مجلة الآداب، م٢٧، ع٣، ص ص ١٢٩-١٦٨ جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٥م/ ١٤٣٦هـ)

محاور غائبة في توجيه كسر همزة (إنّ) وفتحها

عادل بن معتوق العيثان

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض

(قدم للنشر في ٣/ ٢/ ١٤٣٦هـ، وقبل في ١٠/ ٨/ ١٤٣٦هـ)

الكلمات المفتاحية: همزة إنّ . وجوب الكسر والفتح . جواز الكسر والفتح . دلالة الكسر والفتح . فرضيات الكسر والفتح . ضوابط الكسر والفتح .

ملخص البحث: سلك النحويون منهجا يقوم على السماع أو القياس أو عليهما معا في توجيههم لقضايا كسر همزة (إنّ) وفتحها هذا مع إغفال محاور أساسية ترتكز عليها المعالجة المنهجية لهذا الموضوع أهمها التحقق من كون المعاني المستنبطة للكسر والفتح مشتركة بين المتكلم أو الكاتب من جهة والسامع والقارئ من جهة أخرى، هذا مع مشكلة التداخل بين مواضع وجوب الكسر أو الفتح ومواضع جواز الوجهين كليهما؛ مما يوجب إعادة النظر في الضوابط المنهجية لتسويغ الكسر أو الفتح مع الأخذ في الاعتبار قابلية الموضع لتعاقب الكسر والفتح عليه بالإضافة إلى الشروط المطلوبة لإنجاز الدلالة المفيدة للعلم بظهور المعنى المقصود لدى طرفي الحدث اللغوي.

شكر وتقدير: نُشر هذا البحث بدعم من مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود.

توضيحات منهجيـة

١- المقصود بالمحاور الغائبة في هذا الموضوع هي مواطن الخلل في منهج المعالجة النحوية والدلالية التي تضمنها هذا البحث من خلال المناقشة والنقد للمسائل والضوابط ذات العلاقة.

٢- المقصود بطرفي الحدث اللغوي: المتكلم والسامع في التواصل المنطوق، والكاتب والقارئ في التواصل المكتوب، وقد يُعبر عن المتكلم والكاتب بمصطلح المرسِل، وعن السامع والقارئ بمصطلح المتلقي.

٣- الغرض من طرح الفرضيات المحتملة لكسر أو فتح همزة (إنّ) هو فحص فرضيات النحويين لدلالة الكسر والفتح والضوابط التي بنوا عليها أحكام الوجوب والجواز لكلا الوجهين، وقد عُني المنهج بضبط تلك الفرضيات وترشيدها بالتحقق من قدرة التركيب المفترض وقوع الكسر أو الفتح فيه على إنجاز المعنى المطلوب دون غموض أو لبس أو شك يمنع ظهور المعنى مشتركاً بين طرفي الحدث اللغوي. والعلاقة الموجودة بين النماذج اللغوية المستعملة والنماذج اللغوية القابلة للاستعمال، وقدرة كل من النموذجين على إنتاج دلالة مفهِمة بشرط العلم بها لدى طرفي الحدث اللغوي تفرض - أعني تلك العلاقة والقدرة – على منهج البحث الاستفادة منهما للمقارنة التي تخدم مشكلة هذا البحث المبينة في الفقرة الأولى، مع التحفظ على الدلالة الفاقدة لمتطلبات ظهور المعنى على النحو الآنف الذكر.

٤- فيما يخص كتب التفسير والقراءات أخذ الباحث منها ما يخدم مشكلة البحث، واعتمد في جمع المادة منها على (الحجة للقراء السبعة) لأبي علي الفارسي و (البحر المحيط) لأبي حيان و (الدر المصون) للسمين الحلبي و (دراسات لأسلوب القرآن) للشيخ عضيمة. أما عدم الاعتماد على المراجع الأخرى للتفسير والقراءات فيعود إلى عدم وجود المادة المطلوبة فيها أو إلى كون المادة الموجودة فيها لا تضيف جديداً إلى المادة المأخوذة من المراجع المذكورة أعلاه.

٥- اعتمد منهج البحث على الاستقراء والمناقشة والنقد والتقويم مع الأخذ في الاعتبار تفاوت أبناء اللغة في معرفتهم اللغوية في جميع العصور؛ وهذا التفاوت لم يكن واضحاً في المعالجة المنهجية في المراجع ذات العلاقة.

٦- جاء تقسيم البحث وفق التالي:

- ضوابط كسر همزة (إنّ) وفتحها في كتاب سيبويه.
- ضوابط الكسر والفتح بعد سيبويه.
- مواضع "وجوب" الكسر مقارنة بافتراض الفتح.
- مواضع "وجوب" الفتح مقارنة بافتراض الكسر.
- مواضع جواز الوجهين.
- الخاتمة، وفيها خلاصة البحث.

والمقصود بالضوابط في هذا التقسيم هي العلل والأدلة التي كانت بحكم المقدمات في المراجع ذات العلاقة لبناء القواعد المسوّغة لكسر وفتح همزة (إنّ) ، وهي مهمة من حيث كونها تمثل تأسيسا منهجيا للموضوع يحتاج إلى نقد وتقويم. أما المواضع المذكورة للكسر والفتح وجواز الوجهين في التقسيم المذكور، فهي تبرز توجها نحو الحصر أو التمثيل والتطبيق أو الاستشهاد لصحة العلل والأدلة والقواعد ؛ فكانت مهمة لمناقشة الفرضيات ونقد الأحكام ذات العلاقة.

ضوابط كسر همزة (إنّ) وفتحها في كتاب سيبويه

جاءت قضايا كسر همزة (إنّ) وفتحها في كتاب سيبويه مبنية على التعليل والتأويل للشواهد والأمثلة ذات العلاقة، مما جعل العلة المستنبطة وتأويل الكلام بما يرادفه أساساً لوضع القواعد الموجبة لتعين الكسر أو الفتح أو جواز الوجهين كليهما.

وقد عدَّ سيبويه (إنّ) "بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في (أنّ) كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون (إنّ) إلا مبتدأة، وذلك قولك : إن زيداً منطلق .. (سيبويه ، ١٩٨٣ : ٣/ ١٢٠، ثم انظر نقضا لقاعدة ما يعمل في الاسم لايعمل في الفعل لدى: العيثان، أ- ٢٠١٠، ٧٢-٧٣).

ويندرج في الابتداء الموجب لكسر همزتها ما هو بحكم الابتداء حين تأتي (إنّ) في وسط الكلام، وما قبلها لم يعمل فيها في نحو (قد قاله القوم حتى إنّ زيداً يقوله) و(قال عمرو إنّ زيداً خير منك) (سيبويه ، ١٩٨٣: ٣/ ١٤٢-١٤٣). وغير ذلك من المواضع . (المرجع السابق : ٥/ ٢٦٧) . وليس المقصود بالتجانس بين (إنّ) المكسورة والفعل هو حلول الفعل محلها؛ لأن سيبويه أدرج في مواضع الكسر الجائز كسر همزتها بعد (إذا) الفجائية في نحو قول الشاعر : (البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ؛ انظر: البغدادي ، ١٩٨٢ :١٠/ ٢٦٨).

وكنتُ أُرى زيداً كما قيل سيداً

إذا إنه عبدُ القفا واللهازمِ

بتأويله على ابتداء الجملة الاسمية بعد (إذا) الفجائية؛ ليكون التقدير: إذا هو عبد القفا واللهازمِ (سيبويه ، ١٩٨٣ :٣/ ١٤٤ ، وانظر فيه توجيه الإعراب في حالة فتح تلك الهمزة في البيت نفسه). لأن (إذا) الفجائية تختص بالدخول على الجمل الاسمية (ابن هشام ، ب -١٩٧٩: ١٢٠). فلا يصح مجيء الفعل بعدها، هذا إلى أن سيبويه صرح - فيما سبق من كلامه - بالتجانس بين (إنّ) المكسورة والفعل في كونها ليسا معمولين لما يعمل في الأسماء؛

فلم يكن ذلك التجانس موجهاً للترادف المعنوي بين معنى (إنّ) المكسورة وما دخلت عليه ومعنى الفعل.

وفي ضوء هذا تكون العلة لكسر همزة (إنّ) هي وقوعها في ابتداء الكلام أو ما هو بحكم الابتداء من حيث عدم العمل الإعرابي فيها سواء أوافق معناها معنى الفعل أو لم يوافقه، ومنه يلزم أن المواضع التي تأتي فيها غير موجهة إلى الابتداء الحقيقي أو ما هو بحكمه يتعين فيها الفتح، غير أن سيبويه لم يصرح بهذه العلة للفتح، وما ذكره في تعليله لفتح همزة (أنّ) هو كونها اسماً معمولاً فيه (سيبويه ، ١٩٨٣: ٣/ ١١٩-١٢٠). من حيث إن المفتوحة تقع مع معموليها فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ وخبراً وبدلاً ومعطوفاً وفي محل المجرور بالحرف أو بالإضافة (المرجع السابق : ٣/ ١١٩-١٢٠، ١٢٢-١٢٧، ١٣٢ ، ١٣٤-١٣٦، ١٤٠). وغير ذلك من المواضع التي يصح تأويلها مع ما دخلت عليه بالاسم المعمول فيه(عضيمة،ب-١٩٧٥: ٣٠٤-٣٠٥). فتطبيق علة الفتح التي هي صحة تأويل (أنّ) مع ما دخلت عليه بالاسم المعمول فيه يوجب انتفاء الابتداء بنوعيه الحقيقي والحكمي في حالة فتح الهمزة، وبتعبير آخر إن علة الفتح والكسر – فيما يلزم من تعليل سيبويه – مبنية على الابتداء وعدمه؛ فإذا تعين الابتداء بواحد من نوعيه الآنفي الذكر تعين الكسر، وإذا تعين انتفاء الابتداء المذكور بنوعيه تعين الفتح. ولعل المقصود بالتعين هنا هو توجه المتكلم للكسر دون الفتح أو توجهه للفتح دون الكسر مع أهلية التركيب في كلتا الحالتين لإظهار ما اختاره المتكلم؛ أما إذا توجه المتكلم الواحد إلى الكسر والفتح على سبيل التعاقب (لم أقف على نصوص توجه فيها المتكلم الواحد من غير النحاة إلى استعمال الكسر والفتح متعاقبين في موضع واحد من مواضع استعمال (إنّ) و (أنّ). أو كان استعمالهما - أي الكسر والفتح - بسبب اختلاف المتكلمين أو الرواة في نطق همزة (إنّ) في سياق واحد مع قابلية الموضع لظهور الكسرة أو الفتحة؛ فإن هذا يعني قابلية (أنّ) مع ما دخلت عليه للتوجيه نحو الابتداء فلا يكون لها موقع من الإعراب على أساس أنها جملة ابتدائية، كما أنها قابلة للتوجيه مع معموليها إلى عدم الابتداء؛ ومن ثم وقوعها موقع الاسم المعمول فيه. ومن الأمثلة على الاختلاف المذكور بيت الفرزدق: (سيبويه،١٩٨٣: ٣/ ١٢٨).

منعتُ تميماً منك أني أنا ابنُها

وشاعرُها المعروفُ عند المواسمِ

حيث استشهد به سيبويه على جواز الفتح والكسر بسبب الاختلاف بين المتكلمين والرواة في نطق همزة (إنّ) ، فمن فتحها فعلى إضمار لام الجر قبل (أنّ) ومن

كسرها فعلى الابتداء (المرجع السابق نفسه).

لكن جواز الفتح والكسر كليهما لم يُقتصر فيه على المسموع بل تعدى إلى غير المسموع من باب القياس المشروط بأهلية الموضع لإظهار الكسرة أو الفتحة، ومن ثم أهلية الموضع كذلك للحمل على الابتداء (علة الكسر) وأهليته للحمل على عدم الابتداء (علة الفتح)، وقد جاءت أمثلة عديدة في كتاب سيبويه بُني فيها التوجيه للكسر أو الفتح على أهلية الموضع للقياس مع عدم السماع؛ منها على سبيل المثال ما ذكره سيبويه من جواز كسر همزة (إنّ) وفتحها بعد (أمَا) في نحو (أمَا إنه منطلق) فالكسر في هذا المثال قياساً على الكسر بعد (ألا)؛ فكأنه قيل: ألا إنه ذاهب (المرجع السابق:٣/ ١٢٢). والفتح في المثال نفسه قياساً على الفتح بعد (حقاً) فكأنه قيل: حقاً أنه منطلق(المرجع السابق نفسه). فهذا الاستنباط يقتضي أن يكون كسر الهمزة قرينة دالة على تضمين (أمَا) معنى (ألا) الاستفتاحية، كما أن فتح الهمزة قرينة دالة على تضمين (أمَا) معنى (حقاً) المحتاج إلى المفتوحة مع ما دخلت عليه لإتمام معناه.

وفي قوله عز وجل: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾ (الجن١٨) قال سيبويه: "ولو قرئت: وإن المساجد لله، كان حسناً "(سيبويه، ١٩٨٣:٣ / ١٢٧، وهذه قراءة ابن هرمز وطلحة؛ انظر:أبو حيان،ب-١٩٨٣:٨/ ٣٥٢) وهو – كما ترى – استنباط لتسويغ الكسر مع تحسينه بالنظر إلى أن الموضع مؤهل للابتداء والقياس على ما سُمع من الشواهد المكسورة الهمزة، وهو استنباط يقتضي أن يكون كسر همزة (إنّ) قرينة دالة على الابتداء، كما أن فتح همزتها في القراءة المعروفة لآية (الجن) السابقة قرينة دالة على حذف لام الجر والتعليل؛ ليكون معنى الآية مع إضمار اللام: ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً (سيبويه، ١٩٨٣:٣/ ١٢٧) أو أن فتحها قرينة تدل على مجيء الكلام معطوفاً على نائب الفاعل الوارد في أول السورة ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴿١﴾ ﴾ الجن: ١ شأنه في ذلك شأن الكلام في الآيات السابقة للآية (١٨) المتضمن أكثر من فتح لهمزة (أنّ) معطوفاً على نائب الفاعل (أنه استمع ..) الوارد في أول سورة الجن(بتصرف من: المرجع السابق نفسه).

ولم تقتصر دلالة فتح الهمزة على المحذوف بشرط كون المحذوف مما كثر استعماله في كلامهم؛ فجاز حذفه(انظر توجيهاً لإضمار لام الجر قبل "أنّ" المفتوحة مبنياً على تسويغ الحذف بكثرة الاستعمال في: المرجع السابق٣/ ١٢٨) بل تعدى ذلك إلى دلالتها على إضمار ما لم يعلم حذفه بالشرط المذكور، ما دام مناسباً لمعنى الكلام وتركيبه؛ فعُدَّ فتح الهمزة بحكم

الدال على إضمار حرف الجر (مِن) في نحو قولهم: لا محالة أنك ذاهب، حيث يكون توجيه الكلام مع الإضمار: لا محالة من أنك ذاهب (المرجع السابق: ٣/ ١٣٧) غير أن تحريك الهمزة بالفتحة أو الكسرة مشروط بأهلية الموضع للابتداء أو عدمه، ولذا نقل سيبويه عن الخليل بأن (إنّ) المكسورة لا يبتدأ بها في كل موضع؛ فلا يقال: يومَ الجمعة إنك ذاهب، تريد: إنك ذاهب يومَ الجمعة (المرجع السابق: ٣/ ١٣٥) ولا يقال: أحقاً إنك ذاهب، تريد: إنك ذاهب حقاً، ونحو ذلك من المعاني المقصودة لهذه التراكيب التي يمتنع فيها كسر همزة (إنّ) لأن الكلام فيها مبني على ما قبله؛ كما يبنى المبتدأ على الظرف في نحو: غداً الرحيل، وفي نحو قول العبدي:

أحقاً أن جيرتنا استقلّوا ....

وغير ذلك من الاستعمالات التي ظهرت فيها (أنّ) مع معموليها في موقع الاسم المحتاج لأن يُعمل فيه والمحتاج إلى إتمام معناه؛ مما ينافي معنى الابتداء، ويجعل همزتها مفتوحة (بتصرف من المرجع السابق:٣/ ١٣٥-١٣٧). غير أن ما ذُكر من تعليل لعدم أهلية مثل هذه المواضع للابتداء مردود بأن عدم الأهلية إن أريد به فساد التوجيه إلى الابتداء وهي مفتوحة الهمزة فهو صحيح، وإن أريد بعدم الأهلية عدم قابلية التركيب لكسر الهمزة (هذا هو الظاهر من عبارة الخليل بأن "إنّ" لا يُبتدأ بها في كل موضع التي نقلها سيبويه مع تطبيقها على بعض التراكيب دون اعتراض منه عليها، انظر: المرجع السابق:٣/ ١٣٥) ومن ثم عدم القابلية لحمله على الابتداء أو ما هو بحكمه؛ فهو مردود؛ لأن التعليل لعدم قابلية الكسر بالقياس على الشواهد المذكورة المفتوحة الهمزة صحته مشروطة ببقاء الهمزة مفتوحة، ومن ثم حاجة (أنّ) مع معموليها إلى ما يتمّم معناها؛ مما ينافي معنى الابتداء حين يكون فتح الهمزة ثابتاً ظاهراً دون تغيير في التراكيب المقيس لها أو المقيس عليها.

وما يذكر في عبارة (يومَ الجمعة إنك ذاهب) من تعليل لعدم تسويغ الابتداء والكسر بعدم جواز تقدم الظرف على (إنّ) المكسورة؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها(المرجع السابق:٣/ ١٣٦ هامش٣) مردود بأن ثمة فرقاً بين الابتداء الإعرابي والابتداء المعنوي، من حيث إن الابتداء الإعرابي يعني كون الجملة المبتدأة لا محل لها من الإعراب لعدم العامل فيها، سواء اتصل معناها بما قبلها أم لم يتصل به ، خلافاً للابتداء المعنوي للكلام الذي يعني استقلاله من حيث المعنى عما قبله؛ مما يؤدي إلى ابتداء كلام ليس مرتبطاً في إعرابه ومعناه بما قبله، ولذا صح أن يقال: كل ابتداء معنوي يوجب ابتداء إعرابياً، ولا

ينعكس؛ لأنه ليس كل ابتداء إعرابي يوجب ابتداء في المعنى. وبالنظر إلى هذا الفرق جاءت بعض التراكيب وفيها الابتداء الإعرابي مُصدَّراً بـ (إنّ) المكسورة، وهي مع معموليها متصلة ومرتبطة من حيث المعنى بما قبلها في نحو : (قد قاله القوم حتى إن زيداً يقوله) (المرجع السابق:٣/ ١٤٣) و (أشهد إنه لمنطلق) (المرجع السابق:٣/ ١٤٦) و(رأيته شاباً وإنه يفخر يؤمئذٍ) (المرجع السابق:٣/ ١٢٢) وغير ذلك مما ساغ فيه الابتداء الإعرابي بـ (إنّ) المكسورة(المرجع السابق: ٥/ ٢٦٧) مع اتصال الكلام بعد الابتداء بما قبله.

على أن التفريق المذكور لا يكفي لتسويغ جملة (يومَ الجمعة إنك ذاهب) لأن تقديم الظرف المعمول مع الفصل بينه وبين العامل فيه (ذاهب) بأسلوب الابتداء بـ(إنّ) يوجب ضعفاً في الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول؛ مما يؤدي إلى لبس في مرجعية الخطاب؛ فيكون ضميره مردداً بين الإحالة إلى يوم الجمعة؛ فيكون هو المخاطب بالذهاب(الفارسي، ب-١٩٩٢:٢/ ٢٥٩) أو الإحالة إلى المخاطب العاقل؛ فيكون هو المقصود بالذهاب. لكن يمكن أن يقال رداً بأن اللبس المذكور ناتج من تجريد التركيب من القرائن التي تصاحب استعماله الفعلي في غير هذا السياق، وتكون كافية لتعيين المخاطب وارتفاع اللبس؛ مما يجعل القدح فيه عند كسر همزة (إنّ) - في حالة ارتفاع اللبس - مبنياً على أساس يتجاهل قدرة القرائن على رفع اللبس وقابلية التراكيب اللغوية للتوليد والتجدد الذي يخدم التنوع والاختلاف في الأساليب والقدرات الكلامية.

والأمر كذلك في الرد على منع كسر الهمزة في: أحقاً إنك ذاهب؟؛ لأن الاتصال المعنوي للكلام يوجب ارتباط ما بعد (إنّ) المكسورة بما قبلها،لا سيما أن التركيب بذلك الاستفهام التقريري مشاكل في معناه لتركيب: أمَا إنك ذاهب، من حيث التشاكل بين معنى (أمَا) ومعنى (حقاً) أو (أحقاً) (سيبويه، ٣ : ١٩٨٣ / ١٢٢، ابن هشام، ب-١٩٧٩:٧٨-٧٩) مما يسوغ مجيء (إنّ) المكسورة في التركيب المذكور قرينة دالة على تضمين (أحقاً) معنى (أمَا) التي تأتي بعدها (إنّ) مكسورة الهمزة(ابن هشام ،ب-١٩٧٩:٧٨) أو مفتوحة في نحو (أما أنك ذاهب) عند تضمين (أمَا) معنى (حقاً) (سيبويه،١٩٨٣:٣/ ١٣٩) وهذا ناتج عن علاقة دلالية بين هذه التراكيب تقوم على تبادل الوظيفة الدلالية بين (أمَا) و(حقاً) أو (أحقاً) يؤدي إلى تسويغ الكسر أو الفتح تبعاً للمعنى المضمَّن في الألفاظ المذكورة.

ضوابط الكسر والفتح بعد سيبويه

إن تلك الأحكام والظواهر السابقة في كتاب سيبويه لم تدفع النحاة الخالفين إلى التعامل الوصفي المنطقي مع تراكيب الكسر والفتح بإصدار الأحكام "بوجوب" الفتح أو الكسر أو جواز الوجهين كليهما بالاستناد إلى جميع الأسس الآتية:

١- الأخذ في الحسبان قابلية التركيب لظهور الفتح والكسر على سبيل التعاقب.

٢- أهلية الكسر والفتح كليهما للقيام بوظيفة القرينة الدالة على المعنى اللازم ظهوره في التركيب لملاءمة الكسر أو الفتح.

٣- تعميم تلك القرينة الدالة على جميع المواضع بما فيها المواضع المعروفة بوجوب الكسر أو وجوب الفتح فيها عند تحقق الأساس الأول مع الأساس الثاني.

٤- إذا لم يتحقق الأساس الثاني لتخلف الشروط المطلوبة للقرينة العلمية يكون استعمال الكسر أو الفتح بحكم الخيار الصوتي غير المؤهل للدلالة على تلك المعاني والفروق النحوية.

٥- ربط التعيين أو التعين لكسر الهمزة أو فتحها باختيار المتكلم دون إيجاب واحد منهما عليه، حتى في المواضع المعروفة بإجازة الكسر والفتح كليهما، شريطة أن يكون اختيار المتكلم أو الكاتب محققاً للفهم والإفهام الرافع للبس والغموض الذي قد يحصل في بعض الخيارات أو الوجوه التي يتوجه المستعمِل لإنجازها.

إن منهج سيبويه في هذا الموضوع لم يكن وافياً بما يكفي للوصول إلى مجموع تلك الأسس المنهجية؛ مما أسهم في جعل منهج النحويين بعده قائماً على تناول التفاصيل والضوابط المقتضية للوجوب والجواز أو حصرها في أقسام محددة، لكن ذلك المنهج – أعني منهج المتأخرين عن سيبويه – كانت له فوائد في تنظيم المادة المعروضة وترتيبها والمقارنة بين المواضع المختلفة لاستعمال الكسر والفتح.

وفي إطار تلك المنهجية لخص ابن السراج المقتضي لكسر همزة (إنّ) بما تقدم في كتاب سيبويه بالإضافة إلى أن المكسورة تصلح في الموضع الذي يتعاقب فيه الفعل والاسم جميعاً، كما أنها تكون كلاماً تاماً مع ما بعدها، ويصح دخول اللام على خبرها في نحو: إن زيداً لمنطلق (بتصرف من: ابن السراج، ١٩٨٥: ١/ ٢٦٢-٢٦٣). أما المفتوحة فهي تجعل الكلام في تأويل مصدر كما تجعل الكلام شأناً وقصة وحديثاً؛ فإذا ما قيل: علمت أنك منطلق، فكأنك قلت : علمت الحديث والشأن والقصة(المرجع السابق ١/ ٢٦٥). وصرح أبو

علي الفارسي بذلك التعاقب بين الفعل والاسم بصفته موضعاً صالحاً للمكسورة؛ فإذا اختص الموضع بالاسم دون الفعل أو بالفعل دون الاسم فهو صالح للمفتوحة دون المكسورة (الفارسي، أ-١٩٩٦:١٢٧-١٢٨). ويبدو أن مراد الفارسي بالاسم - الذي تؤول به المفتوحة - المصدرُ أو المشتق المغني عن التقدير والإضمار؛ حيث أوّل المشتق بالمصدر في نحو: ظننت أنك منطلق، بإضمار الخبر على تقدير: ظننت انطلاقك واقعاً، أو أن المشتق سد مسد الخبر دون الحاجة إلى التقدير؛ فيكون بتأويل: ظننتك منطلقاً(الفارسي، ب-١٩٩٢:٢/ ٢٣١ ولم يرد هذا التفصيل في كتابه الإيضاح؛ انظر: الفارسي، أ-١٩٩٦: ١٢٧). هذا إلى أن المصدر يختلف عن المفرد من حيث إن المفرد قد يسد مسدها مع وجوب الكسر في نحو (ظننت زيداً إنه قائم) إذ لا يصح تأويلها بالمصدر وهي مكسورة الهمزة؛ فلا تكون بمعنى (ظننت زيداً قيامه) (الجرجاني، ١٩٨٢: ١/ ٤٧٨-٤٧٩ ، ابن عقيل، ١٩٩٩: ١/ ٣٥١).

والذي ينبغي أن يقال في المطلوب للتأويل أن يكون المؤوِّل مستوعباً للمؤوَّل مع وجود التناسب أو التلاؤم في المعنى قبل التأويل وبعده. وما يلاحظ على تأويل النحويين للمصدر المؤول من (أنّ) وما دخلت عليه هو خلو الكلام بعد التأويل من التأكيد الذي تفيده (أنّ)، والتأكيد معنى فارق بين (أنّ) مع معموليها ومصدرها المؤول بالصريح (بتصرف من : ابن يعيش، د.ت:٨/ ٥٩) ولعلهم تسامحوا في إسقاط معنى التأكيد من مصدرها الصريح استناداً إلى ما ذكر من أن التشاكل المعنوي بين المصدر الصريح والمصدر غير الصريح لا يلزم منه التشاكل بينهما في جميع الأحكام(بتصرف من: ابن هشام، ب-١٩٧٩: ٨٨٩-٨٩٠) وبتعبير آخر إن الترادف الجزئي بين المصدر غير الصريح والمصدر الصريح لا يوجب ترادفاً كلياً بينهما، ومن ثم فإن الكلام بعد التأويل يبقى غير مستوعب لجميع معاني الكلام قبل تأويله، وعليه فإن من أوَّل (أنّ) مع معموليها بالمصدر الصريح لم يرد الترادف الكلي بينهما بل أراد الترادف الجزئي. غير أن هذا يفتح الباب للتأويل بمعنى التأكيد؛ لأن تسويغ الترادف الجزئي بينهما مع خلوه من التأكيد موجب لتسويغ الترادف الجزئي بينهما مع ظهور التأكيد في التأويل؛ فيسوغ تأويل (ظننت أن زيداً منطلق) بـ (ظننت انطلاق زيد مؤكَّداً) ويرجحه استيعاب هذا التأويل لمعنى التوكيد خلافاً للتأويل السابق، وكذلك ما ذُكر من أن معاني الحروف فيها شبه من معاني الأفعال(ابن يعيش، د.ت:٨/ ٧ ، وفي كون فعل الأمر من الأفعال

إشكال؛ انظر: العيثان، ب- د.ت:٢-٧) ومعاني الأفعال قابلة للتحويل والترادف الجزئي مع الأسماء؛ فيقتضي هذا ترادفاً جزئياً بين المعنى الذي تدل عليه (أنّ) و المعنى الظاهر من اسم المفعول (مؤكَّداً) في التأويل الآنف الذكر. ولا أظن القدح في هذا التأويل إلا بما هو معروف من أن (ظنّ) تدخل على الجملة الاسمية؛ فيكون أصل مفعوليها مبتدأ وخبراً، ومن ثم لا يصح جعل معنى المفعول الثاني هو معنى التأكيد الذي دل عليه الحرف الناسخ؛ لأنه ليس خبراً لـ (ظنّ)؛ وهو مردود بأن (ظنّ) داخلة على الجملة بكاملها؛ مما يقتضي تعلق الفعل أو الظن بمدخوله كاملاً شاملاً لمعنى الحرف، لا سيما أن (أنّ) المفتوحة تأتي معمولاً فيها بالعامل الموجب لفتح همزتها، وهو الفعل (ظنّ) في تلك الجملة؛ مما يلزم منه تعلق العامل بالمعمول في الإعراب والمعنى.

فإن قيل إن الحرف لا محل له من الإعراب ومعناه لا يكون ركناً في الإسناد؛ مما يثبت فساد التأويل السابق المضمّن معنى الحرف. فالجواب أن المحل أو الموقع الإعرابي ينبغي أن يلاحظ فيه المعنى الشامل لمعنى الحرف مع ما دخل عليه؛ لأنهما – أعني معنى الحرف ومعنى مدخوله – متعاضدان في إنجاز معنى المصدر المؤول؛ إذ لا يمكن أن يظهر معنى المصدر المؤول مع إلغاء معنى الحرف أو معنى مدخوله، هذا إلى أن عدم مجيء معنى الحرف ركناً في الإسناد موجه إلى الإسناد التركيبي الذي يعتمد ظهور الإسناد فيه على تركيب ألفاظ الجملة وعلاقة الجزء الذي ظهر بلفظه مسنداً أو مسنداً إليه بالجزء الآخر الذي اكتمل به تركيب الإسناد. أما إذا نظرنا إلى الإسناد التحليلي الذي يعتمد ظهور الإسناد فيه على تحليل معنى الكلام؛ فإن معنى الحرف كالتأكيد – مثلاً – في (ظننت أن زيداً منطلق) يتحلل إلى نسبة التأكيد إلى انطلاق زيد، والنسبة في واقعها العقلي المنطقي تقوم على إسناد معنى إلى معنى آخر؛ فيكون أحد الطرفين بالتحليل مسنداً والآخر مسنداً إليه، على أن التحليل الشمولي لتلك الجملة يقتضي تعدد الإسناد التحليلي بسبب تعدد النسب في الجملة نفسها؛ لأنها تتحلل إلى نسبة الانطلاق إلى زيد ونسبة هذا المعنى مع تأكيده إلى الظن ونسبة الظن والتوكيد والإخبار إلى المتكلم.

وقد يقال إن تأويل المصدر في نحو الجملة السابقة معتمداً على الإسناد التركيبي أولى لكونه مستعملاً في النحو خلافاً للإسناد التحليلي غير المستعمل في النحو، لكن يمكن أن يقال إن التأويل المذكور لا يعكس تمام المعنى للكلام المؤوَّل لاختلاف تركيب الكلام بعد التأويل عنه قبل التأويل، سواء أكان التأويل معتمداً

على الإسناد التركيبي أم كان معتمداً على الإسناد التحليلي، لكن الاعتماد على الإسناد التركيبي في حالة نقض القواعد أو الأدلة النحوية أولى وأرجح لكونه – أعني الإسناد التركيبي – مستند النحويين في تأويل تراكيب (أنّ) المفتوحة وتسويغ فتحها دون كسرها، على أن اختيار الإسناد التركيبي في التأويل لا يعني إلغاء الإسناد التحليلي بواقعه العقلي المنطقي، لكنه اختيار مبني على ما ذُكر من المرجح.

إن التداخل بين علتي الكسر والفتح دعا بعض النحويين للاستدراك على الضابط الذي سبق ذكره للفارسي، فذهب الرضي إلى وجوب الفتح في مواضع المفرد ووجوب الكسر في مظان الجمل (الرضي ، د.ت : ٢/ ٣٥٢، وهو مسبوق في هذا برأي الزمخشري الذي صرح بتعميم الظن ليشمل الظن بالمفرد والجملة ؛ انظر: الزمخشري ،د.ت : ٢٩٣) أما الاعتماد على صلاح الموضع للاسم والفعل بصفته موجباً للكسر، فهو منتقض بعدم تعين الكسر بعد فاء الجزاء في نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ (المائدة: ٩٥) لأنه موضع يصلح فيه الاسم والفعل، ولا يتعين فيه الكسر، كما أن ما بعد إذا الفجائية متعين للاسم ولا يتعين فيه الفتح(الرضي، د.ت: ٢/ ٣٥٢). غير أن الاعتماد على الظن بالمفرد أو بالجملة لا يكفي لمنع التداخل بين مواضع إجازة الوجهين ومواضع تعين واحد منهما إذا ما لوحظ فيها القابلية للكسر والفتح على سبيل التعاقب، ومن ثم يبقى ذلك الظن وحده غير كاف لتعين الكسر أو الفتح حتى في التراكيب التي لم يحتجّ بها الرضي في استدلاله السابق.

وقد يظن أن استبعاد الظن من الضابط السابق ليكون تعين المفتوحة حين العلم بوقوعها موقع المفرد أو الجملة المشبهة بالمفرد، ويكون تعين المكسورة حين العلم بعدم وقوعها موقع المفتوحة المذكور(بتصرف من :ابن أبي الربيع، ١٩٨٦: ٢/ ٧٨٥، ٨١٣-٨١٦) يجعل الضابط جامعاً مانعاً من تداخل مواضع المفتوحة مع مواضع المكسورة، إلا أن الإشكال السابق يبقى غير مردود بسبب قابلية المواضع للكسر والفتح مما يوجب تداخل مواضعهما، ولعل هذا التداخل هو الذي دفع الرماني إلى اللجوء إلى القسمة المنطقية المستندة إلى العمل الإعرابي وعدمه؛ فجعل المكسورة خاصة بموقع الابتداء الذي لم يعمل فيه عامل لفظي أو ما هو بحكم العامل اللفظي؛ وجعل المفتوحة خاصة بموقع المعمول فيه بعامل لفظي أو ما هو بحكمه، أما الموقع الذي يصح فيه الكسر والفتح فيلزم فيه أهلية الموضع لأن يكون معمولاً بذلك العامل اللفظي أو ما هو بحكمه مع أهليته كذلك لعدم كونه

معمولاً فيه بما ذُكر(الفارسي، ب- ١٩٩٢: ٢/ ٢٣١ هامش ٢؛ منقولا من شرح الرماني لكتاب سيبويه، وفيه قسم رابع لايصلح للكسر والفتح حيث يكون المصدر المؤول بدلا من المفعول المطلق في نحو(ضربتُ إني/ أني ضربتُ).

ولا يخفى أن الاستناد إلى ضابط العمل الإعرابي وعدمه في تعيين الكسر والفتح موجود فيما سبق عرضه من كتاب سيبويه، كما أن اللجوء إلى القسمة المنطقية لا يكفي لمنع التداخل بين المواضع من حيث قابليتها لتعاقب الكسر والفتح ومن ثم توجيه التركيب فيها إلى المعنى الملائم للكسر أو الفتح على النحو الذي سبق في المواضع التي تقبل الكسر والفتح كليهما.

والذي ينبغي أن يقال إن ثمة فرقاً بين كون الكسر أو الفتح قرينة ذات دلالة خاصة أو لازمة للمواضع المعروفة عند النحويين، وكون الكسر أو الفتح قرينة ذات دلالة متعدية لتشمل المواضع القابلة لظهور الكسر أو الفتح سواء أكانت معروفة أم لم تكن معروفة عند النحويين.

والإشكال على كون الكسر والفتح قرينة لازمة هو أنها – أعني القرينة - مشروطة بالمواضع المعيَّنة لوجوب الكسر أو الفتح أو جواز الوجهين كليهما مع وجود الخلاف بين النحويين في بعض المواضع من قبيل حصر مواضع الكسر في أربعة مواضع وما عداها يتعين فيه الفتح (الزجاجي ،١٩٨٥: ٥٧-٥٩، ثم انظر النقد الموجه إليه بنقص المواضع لدى : البطليوسي ، ١٩٧٩: ١٧٧-١٨٠) أو حصر مواضع جواز الوجهين في أربعة مواضع مع حصر مواضع الكسر في أربعة وما عداها يتعين فيه الفتح (ابن أبي الربيع ، ١٩٨٦: ٢/ ٨١٣-٨٢٢) خلافاً لمن حصر مواضع الكسر في عشرة ومواضع الفتح في تسعة ومواضع جواز الوجهين في تسعة كذلك (ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٣-٣٤٤) وهو تقسيم يختلف عن التقسيم الذي جاءت فيه مواضع وجوب الكسر سبعة ومواضع وجوب الفتح تسعة ومواضع جواز الوجهين خمسة (السيوطي، ١٩٧٥: ٢/ ١٦٥-١٦٩).

وقد أرجع البطليوسي هذا الاختلاف في عدد المواضع إلى الخلاف في ضرب الأمثلة على علتي الوجوب وعلة جواز الوجهين دون الخلاف في العلل أو الضوابط التي توجب الكسر أو الفتح أو جواز الوجهين(البطليوسي،١٩٧٩: ١٨٠، فيما نقله من تسويغ لنقص المواضع التي لم يذكرها الزجاجي في الجمل) لكن تعداد المواضع تحت عناوين لما يجب فيه الكسر وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان يوهم

بالحصر في تلك المواضع دون غيرها(المرجع السابق نفسه ، فيما نقله من رد على التسويغ الآنف الذكر في الإحالة السابقة) ولهذا كان الأولى أن تذكر العلل أو الضوابط لما يجب فيه وجه واحد أو ما يجوز فيه الوجهان ثم يكون تعداد المواضع موجهاً لضرب الأمثلة دون الحصر حتى يرتفع ذلك الإيهام واللبس؛ هذا إذا أريد من تعداد المواضع ضرب الأمثلة، أما إذا أريد منه الحصر فيكون التعداد تحت العناوين السابقة ملائماً لقصد النحوي الذي يستهدف من التعداد الحصر دون ضرب الأمثلة، فالأمر – كما ترى – مردد بين ظهور الحصر في تلك المواضع بملاحظة ما ذكر من طريقة العرض، وكون تلك المواضع لضرب الأمثلة بملاحظة العلل أو الضوابط التي تذكر في كتب النحو لوجوب أو جواز الكسر أو الفتح، وإذا كان الأمر مردداً بهذه الصورة؛ فإن الشك يتسرب بالملازمة إلى نوع القرينة التي يقوم بها الكسر والفتح من حيث كونها قرينة لازمة لتلك المواضع المذكورة في كتب النحو أو متعدية للمواضع القابلة لظهور الكسر والفتح، على أن ذكر العلل أو الضوابط للكسر أو الفتح قد يؤخذ على أنه لازم لتعدي القرينة إلى مواضع أخرى بملاحظة أن العلة إذا وجدت وجد المعلول، لكن هذا مردود بأن علل الكسر أو الفتح إن كانت مركبة من الكسر أو الفتح بالإضافة إلى المواضع التي سُمعت أو قاسها النحويون على المسموع؛ فتكون تلك العلل مشروطة التأثير بتحقق جميع أجزائها حتى يوجد المعلول، وإذا ما روعي هذا فلا يكفي الكسر أو الفتح وحدهما للتأثير ما لم يكونا في تلك المواضع الخاصة، خلافاً لاعتبار تلك العلل مركبة من الكسر أو الفتح بالإضافة إلى المواضع القابلة لاستعمالهما أو ظهورهما سواء أكانت المواضع مسموعة سابقاً أو لم تسمع، وسواء أقاسها النحويون على المسموع أم لم يقيسوها عليه.

والمدخل الذي يمكن الاستناد إليه في كون الكسر أو الفتح قرينة قابلة للتعدي إلى مواضع أخرى مما لم يسمعه النحويون أو يقيسوا عليه، هو قابلية هذه المواضع لقياسها على المسموع أو قياسها على ما قاسه النحويون على المسموع مع الإفادة من التوجيهات النحوية للمواضع التي أجازوا فيها الوجهين. هذا وقد التفت اللقاني – فيما نقله العليمي عنه – إلى تداخل مواضع الكسر مع مواضع الفتح؛ لأن ضابط الفتح يقتضي أن يسد المصدر مسدها مع معموليها، وضابط الكسر يقتضي ألاّ يسد المصدر مسدها مع معموليها؛ وإذا كان الضابطان بهذه الصورة؛ فما المانع من أن تفتح همزتها في مواضع الكسر، وتؤول بالمصدر المحذوف

خبره، فيكون المصدر قد سد مسدها مع معموليها في تلك المواضع؟!!(العليمي ، أ- د.ت : ١/ ٢١٤ وكذلك ، ب – ١٩٧١: ٢/ ٣٦) وقد يجاب عن هذا الإشكال بأن استعمالها مكسورة الهمزة مع معموليها في مواضع الكسر إن كان موجهاً لنسبة إسنادية تامة؛ فلا يصح أن يسد المصدر مسدها لعدم الحاجة إلى المتمم المحذوف، وإن كان الكسر موجهاً لنسبة إسنادية غير تامة؛ صح أن يسد المصدر مسدها لحاجتها إلى المتمم المحذوف(بتصرف من المرجعين السابقين في الموضع نفسه منقولا عن اللقاني) ورُدَّ هذا بأنه ما المانع من أن تكون موجهة إلى النسبة غير التامة في مواضع الكسر؛ فيسوغ فتحها(بتصرف من المرجعين السابقين في الموضع نفسه منقولا عن اللقاني) ويكون الفتح قرينة حينئذٍ على النسبة غير التامة، فيتعين الحذف والتقدير لإتمام المعنى.

وقد يجاب عن هذا الإشكال بأنه لما لم يكن المصدر وحده كافياً للإفادة المقصودة تعين الكسر؛ لأنه يغني عن التقدير ويحقق الاختصار، وهما – أي الاختصار وعدم التقدير- مطلوبان مع الإمكان(من المرجعين السابقين في الموضع نفسه منقولا عن الشهاب القاسمي) لكن هذا مردود بأنه يؤدي إلى وجوب الكسر في مواضع جواز الوجهين(العليمي،أ- د.ت: ١/ ٢١٤) التي يحتاج فيها إلى تقدير المحذوف عند فتح همزة (إنّ)، على أن التركيب في حالة التقدير يكون جارياً على أسلوب الإيجاز بالحذف؛ فيكون محققاً للاختصار بوجه آخر في حالة فتح الهمزة بدلاً من كسرها في تلك المواضع، هذا إلى أن الذكر والحذف من الاستعمالات الشائعة في اللغة العربية، ولكل منهما أغراضه التي تخضع لاختيار المتكلم وتشخيصه لما يخدم منها غرضه؛ فقد يكون غرضه عند استعمال الفتح مع التقدير زيادة تأكيد النسبة والإسناد باستعمال الخبر المحذوف المتضمن معنى الكون أو الثبات أو الوجود ونحوها مما يكون مسنداً إلى المبتدأ الذي يكون مصدراً مؤولاً من المفتوحة مع معموليها، وقد يكون فتحها في موضع الكسر "الواجب" لهجة للمتكلم لم يلاحظ فيها ذلك الغرض من الحذف بل تكون مظهراً من مظاهر التنوع اللغوي، هذا على فرض كون الفتح في موضع الكسر "الواجب" متوفراً على الشروط المطلوبة لأن يكون – أعني الفتح – قرينة دالة على الخبر المحذوف؛ حيث يكون الحذف متعيناً لوجود القرينة الدالة عليه، وحينئذٍ يكون الاحتراز منه أو تجاهله بلا معنى؛ لأنه يقتضي إلغاء دلالة القرينة على المحذوف وهي ثابتة وظاهرة!!

أما إذا لم يكن الفتح في موضع الكسر "الواجب" مؤهلاً للدلالة على المحذوف فيكون استعماله في غير موضعه إلا إذا كان المرسِل - متكلما كان أو كاتبا -قد بنى كلامه على تفريغ الكسر والفتح من المعاني المعروفة لهما في النحو؛ فيكونان عنده بحكم حروف المباني التي تكون وظيفتها صياغية لا دلالية؛ لكن هذا المبنى سيوجب اللبس أو الإبهام أو عدم الملاءمة للمتلقي إذا كان المرسِل وحده – دون المتلقي – هو الباني عليه.

مواضع "وجوب" الكسر مقارنة بافتراض الفتح

تكون مواضع "وجوب" الكسر عند استعمال الفتح بدلاً عنه قابلة للتوجيه على النحو الآتي:

١- فيما يخص موضع الابتداء في نحو قوله عز وجل: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ (القدر١) وقوله عز وجل: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ (يونس ٦٢، ابن هشام ،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٤) فإن فتح الهمزة في الموضع المذكور يقبله التركيب في غير القرآن؛ فيكون المعنى في الآية الأولى بعد الفتح موجهاً إلى حذف الخبر الملائم؛ كأن يكون المعنى: إنزالنا إياه في ليلة القدر ثابت أو واقع، ويكون المعنى في الآية الأخرى بعد الفتح موجهاً إلى تضمين (ألا) الاستفتاحية معنى (أمَا) بسبب اشتراكهما في الاستعمال لافتتاح الكلام ودلالتهما على الحق أو التحقيق (ابن هشام ، ب- ١٩٧٩: ٧٨- ٧٩، ٩٥- ٩٦) هذا إلى أن (أما) الدالة على الحق تدخل على (أنّ) المفتوحة(المرجع السابق : ٧٨-٧٩) وهذا التشاكل أو الترادف الجزئي بينهما يجعل قابلية الموضع للتضمين الآنف الذكر وجهاً مقبولاً؛ فيكون المعنى في الآية الثانية على فرض الفتح موجهاً إلى تضمين معنى (ألا) معنى (أما) الدالة على الحق بملاحظة ما ذكر من التشاكل بينهما؛ ويكون المعنى جارياً على (أما أنّ أولياء الله لا خوف عليهم) أو (حقاً أنّ أولياء الله لا خوف عليهم).

وفي قوله عز وجل: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ ﴾ (العلق٦) لو فرضنا فيه فتح همزة (إنّ)، فإن فتحها يقبل أن يكون دالاً على معنى (حقاً) المذكور في المعاني التي تستعمل لها (كلاّ) (ابن فارس، ١٩٨٢: ٣٦، ٤٨-٤٩، وفيه آية العلق المذكورة وآيات أخرى بعضها جاءت فيها "كلاّ" داخلة على "إنّ" دون دخول اللام على خبرها. ووقوع الدلالة فعلا مشروط باشتراك طرفي الحدث اللغوي في فهم الدلالة المذكورة) وإذا كانت بهذا المعنى يكون توجيهها إليه – على فرض الفتح – مناسباً للمضمون الوارد بعد (كلاّ) في الآية السابقة؛ لأنها ستكون بمعنى: حقاً أنّ الإنسان ليطغى، إلا إذا قُدح فيه بما يذكر من أن اللام تدخل على خبر (إنّ)

المكسورة دون المفتوحة، وهو ما سيُناقش لاحقاً، لكن هذا القدح – على فرض وجاهته – ينتفي بعد خروج اللام من الخبر في تراكيب أخرى (انظر- مثلا- الآية ٥٣ من سورة المدثر والآية ١١ من سورة عبس) وحينئذ يكون الموضع قابلاً لفتح همزة (إنّ) بعد (كلاّ) المستعملة بمعنى (حقاً)، وقد سبق أن هذه الصيغة تدخل على المفتوحة.

ومما يؤيد إجازة فتح همزة (إنّ) في ابتداء الكلام ما ذكر من عدم الإجماع على وجوب كسرها في هذا الموضع؛ حيث أجاز بعض النحويين أن يقال: أنّ زيداً قائم عندي (أبوحيان ، أ- ١٩٨٧: ٢/ ١٣٩، السيوطي، ١٩٧٥: ٢/ ١٦٦) على الظرفية المجازية؛ لأنه على معنى: قيام زيد في داري أو حديقتي أو نحو ذلك مما يخص المتكلم ويكون موضعاً حقيقياً لقيام زيد الذي يخبر عنه المتكلم، وإذا كان المقصود في هذا السياق قيام زيد في جزء من الدار أو الحديقة؛ فسيكون استعمالاً للكل مع إرادة الجزء على سبيل المجاز.

وقد عزا ابن الحاجب منع الابتداء بالمفتوحة إلى أن موضع الابتداء معرَّض لدخول المكسورة؛ فلو دخلت المفتوحة فيه لأدى ذلك إلى اجتماع المكسورة والمفتوحة في الموضع نفسه؛ ففروا من الابتداء بالمفتوحة كراهية لاجتماعهما، هذا بالإضافة إلى أن المفتوحة تأتي بمعنى (لعلّ) في نحو (ائت السوق أنك تشتري لحماً) وفي قوله عز وجل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ (الأنعام١٠٩) ولما كانت المكسورة تقع في ابتداء الكلام والمفتوحة التي بمعنى (لعل) تقع في الابتداء كتلك؛ قصدوا إلى التمييز بينهما في الموضع؛ ليُعلم أن المفتوحة إذا وقعت في الابتداء كانت بمعنى (لعل) وإذا وقعت في غير الابتداء كانت مصدرية، فابتدؤوا بها حيث يستقيم التقديم لكونها بمعنى (لعل)، وأخروها حيث يسوغ التأخير لكونها بمعنى المصدر(ابن الحاجب،١٩٨٢: ٢/ ١٦٥).

والرد على هذا التعليل يأتي من كونه مبنياً على الظن أو الاحتمال؛ لأن العرب لم يصرحوا بما ذكره من الأغراض، هذا إلى أن المانع الأول من الابتداء بالمفتوحة مبني على اجتماع المكسورة والمفتوحة في أهلية الابتداء بهما، وهو لا يستدعي في حد ذاته منعاً من الاستعمال، لا سيما أن كثيراً من العناصر اللغوية مجتمعة في أهلية الابتداء بها؛ ولم يدعُ هذا إلى إعراضهم عن استعمالها في الابتداء كما لم يدعُهم ذلك إلى تخصيص الابتداء بعنصر دون آخر ما دام الاستعمال غير موجب للإبهام أو اللبس أو عدم المناسبة للمتلقي، ومما يؤيد هذا ما ذكر من أن لفظ (إنّ) بكسر الهمزة مشترك بين معنى المؤكِّدة ومعنى الجوابية ومعانٍ أخرى

للأفعال بلغت ثمانية (ابن هشام ،ب- ١٩٧٩: ٥٥-٥٦، ٥٨-٥٩) ولم يدعُ هذا الاشتراك إلى عدم التأكيد بـ (إنّ) المكسورة أو عدم الابتداء بها؛ لأن القرائن – في حالة العلم بتلك المعاني المشترِكة في لفظ (إنّ) – هي التي تعيِّن المعنى المراد وترفع اللبس والإبهام، لكن إذا كان المتلقي لا يعلم من تلك المعاني إلا معنى التأكيد؛ فسيكون قصور في تلك القرائن عن رفع الإبهام واللبس في السياق الذي تستعمل فيه (إنّ) لمعنى لا يعلمه المتلقي من قبل، ومن ثم يكون بحاجة إلى شرح أو توضيح أو تفكير واستنباط حتى ينتقل ذهنه إلى المعنى الذي لا يعرفه ولم يألفه من قبل.

أما ما ذكره ابن الحاجب من كون المفتوحة ذات دلالة يشترك فيها معنى (لعل) ومعنى المصدر(تقدم الخلاف في دلالتها على المصدر أو الاسم المفرد ، وقد التزمنا في هذا الموضع بذكر المصدر مراعاة لتعبير ابن الحاجب الوارد في تعليله الآنف الذكر) فذلك – إن صح – يستدعي تمامُ البيان نصبَ القرينة الكافية عند استعمال المشترك اللفظي لتعيين معناه؛ لأن الابتداء الإعرابي بـ (أنّ) في مثال (ائت السوق ...) المتقدم لا يكفي للدلالة على كون المفتوحة بمعنى (لعل) لاحتمال أن يكون معنى المفتوحة هو معنى المصدر غير المستقل بالفائدة؛ حيث يكون المعنى مع ربطه بالسوق: ائت السوق؛ شراؤك لحماً منه، بل إن هذا المعنى مظنة لشيوع الاستعمال خلافاً لحملها على معنى (لعل) الذي هو مظنة للقلة أو الندرة في الاستعمال، ويمكن أن يكون الخبر المحذوف على معنى الباء أو معنى "في" ؛ فيكون التقدير : شراؤك لحما فيه أو به ، لأن معاني هذه الحروف متلازمة في هذا السياق ، بمعنى أن استعمال واحد منها في معناه يلزم منه صحة معنى الحرفين الآخرين لاشتراكهما في بيان مكان الشراء.

أما حمل (أنّ) المفتوحة على معنى (لعل) في آية الأنعام السابقة التي جاء نظم الكلام فيها مترابطاً أوله بآخره حيث قال عز وجل: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ (الأنعام١٠٩) فهو – أعني معنى لعل – محتمل إلى جانب وجهين آخرين مناسبين لفتح الهمزة والحمل على معنى المصدر، أولهما على إضمار لام العلة؛ ليكون المعنى: قل إنما الآيات عند الله؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، ويكون قوله (وما يشعركم) جملة اعتراضية مفعولها محذوف؛ فكأنه قال: ما يدريكم إيمانَهم إذا جاءت، والفعلان يُشعركم ويُدريكم بحكم المترادفين في هذا السياق(الفارسي،ج- ١٩٨٧: ٣/ ٣٧٧-٣٧٨، السمين،١٩٨٧: ٥/ ١٠٤) والوجه الثاني لم يُعتمد فيه على الحذف والإضمار على أساس أن الخطاب معني بأولئك الذين يئسوا من إيمان الكفار

وحكموا عليهم بالكفر إلى الأبد؛ فيكون المعنى: وما يدريكم انتفاءَ إيمانهم إذا جاءت تلك الآيات؛ تلميحاً إلى أن الله هو الذي يدري بذلك وأنتم لا تدرون بما سبق في علم الله وأحاط به، وعلى هذا يكون معنى المصدر المستفاد من (أنّ) المفتوحة مع ما دخلت عليه في موقع المفعول الثاني للفعل (يُشعِر)(السمين،١٩٨٧: ٥/ ١٠٦؛ فيما نقله عن الزمخشري وأبي حيان).

والحاصل مما تقدم أن استعمال المفتوحة في الموضع المذكور من آية الأنعام السابقة لم يوجب تعين معنى (لعل) ظاهراً من (أنّ) دون غيره من المعاني، هذا مع احتمال الآية المذكورة وجوهاً أخرى تباين معنى (لعل)(المرجع السابق: ٥/ ١٠٤- ١٠٦، وفي الآية نفسها قراءة سبعية بكسر همزة "إنّ" بدلا من فتحها ؛ انظر: أبوحيان، ب- ١٩٨٣: ٤/ ٢٠١،عضيمة،أ- ١٩٧٢: القسم الأول ١/ ٤٣٨) أعرضنا عن ذكرها لعدم الإطالة، لكنها تؤكد ما استظهرناه من عدم تميز معنى (لعل) من غيره في مثل ذلك الموضع بسبب تعدد المعاني المحتملة مع عدم القرينة على تعينه دون غيره؛ مما يؤكد فساد تعليل ابن الحاجب المبني على التمييز بين (أنّ) التي بمعنى (لعل) والتي بمعنى المصدر بالاعتماد على فتح همزتها في الابتداء على النحو المتقدم.

٢- أن تقع بعد (حيث) في نحو (جلست حيث إن زيداً جالس) (ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٥).

٣- أو بعد (إذ) في نحو (جئتك إذ إن زيداً أمير) (المرجع السابق نفسه).

والمستنَد لوجوب الكسر في الموضعين المذكورين هو عدم صحة إضافة الظرفين (حيث) و(إذ) إلى مفرد، ومن ثم يتعين إضافتهما إلى جملة(عبد الحميد، ١٩٧٩: ١/ ٣٣٥) لتناسُب الكسر مع معنى الجملة دون معنى المفرد.

وهو مردود بأن كون الجملة محذوفة الخبر لا يتعارض مع الإضافة في التراكيب التي ترد فيها (حيث) و(إذ) على فرض فتح همزة (إنّ) فيها؛ لأن الفتح يقتضي أن يكون المعنى في كلا الموضعين موجهاً على حذف الخبر، ومن ثم تكون (حيث) مضافة إلى جملة حذف خبرها على معنى: جلست حيث جلوس زيد ثابت أو واقع أو كائن، أو نحو هذا من الأخبار اللازمة لإتمام الإسناد المقصود، وتكون (إذ) مضافة كذلك إلى جملة محذوفة الخبر على معنى: جئتك إذ إمارة زيد كائنة أو ثابتة أو واقعة. والخبر في كلتا الحالتين مدلول لاستعمال فتح الهمزة في مقام الإفهام والإفادة، لأن هذا المقام يستدعي إرادة الخبر، ومن ثم تقديره بالملائم إذا لم يظهر بلفظه. هذا على فرض التسليم بأن (حيث) و(إذ) لا

تضافان إلا إلى الجملة، أما على القول بأن (حيث) تقبل الإضافة إلى المفرد(ابن هشام، ب- ١٩٧٩: ١٧٧-١٧٨؛ فيما نقله عن بعض النحويين) و(إذ) قابلة للقياس على (حيث) في الإضافة إلى المفرد بعلة الظرفية المشتركة بينهما؛ فيكون المسوغ لفتح همزة (إنّ) بعدهما – على هذا الفرض – "مقبولا" بملاحظة التناسب بين الفتح ومعنى المفرد، لكن هذه العلة قاصرة عن التسوية بين (حيث) و(إذ) في الإضافة إلى المفرد؛ لأن (حيث) تكفي إضافتها إلى المفرد في إنجاز الإفادة المقصودة؛ فحين يقال: (جلست حيث جلوسِ زيد) يكون المعنى تاماً ؛ لأنه بحكم المرادف لـ (جلست موضعَ جلوس زيد) أما إذا قيل (جلست إذ جلوس زيد) فإن السامع ينتظر إتمام الإفادة عن جلوس زيد؛ ولهذا لم تكن إضافة (إذ) إلى المفرد كافية للإفادة التامة إلا إذا اكتسبت مواضعة لغوية جديدة تؤهلها لتلك الوظيفة التي تقوم بها الظروف التي تضاف إلى المفرد على أن ذلك الترادف بين (حيث) و(موضع) مشروط بفهم طرفي الحدث اللغوي لذلك المعنى، كما أنه مشروط بتباني الطرفين على الاكتفاء بإضافتها إلى المفرد؛ لأن من لا يعلم بهذا الاكتفاء أو لا يبني عليه في الفهم والتفسير؛ فسيحتاج إلى ما يكمل معنى المفرد؛ مما يلزم منه إضافتها إلى الجملة؛ فينتفي لديه ذلك الترادف.

٤- التالية مباشرة لموصول في نحو قوله عز وجل : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ (القصص٧٦، ثم انظر: ابن هشام، أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٥) ولو جاءت (أنّ) فيها مفتوحة لكان توجيهها على معنى: ... ما نوءُ مفاتِحه بالعصبة. وهو ما يجعل مثل هذا الموضع قابلاً للفتح؛ فكيف وجب الكسر؟!!

٥- الواقعة في جواب القسم في نحو قوله عز وجل: ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ ﴾ الدخان١-٣، ثم انظر: ابن هشام،١٩٧٩: ١/ ٣٣٦) لكن أهلية الموضع المذكور لتوجيه المقسم عليه إلى كونه مفعولاً لفعل القسم أو كونه موضعاً للتأكيد والابتداء أوقع الخلاف بين النحويين في وجوب الكسر أو الفتح؛ مما دعا بعضهم إلى إجازة الوجهين(السيوطي،١٩٧٥: ٢/ ١٦٦) على أن الكسر في موضع الابتداء يصدق عليه ما تقدم من قابليته للفتح وتوجيه المصدر بعد الفتح إلى كونه مبتدأ على معنى: إنزالنا إياه في ليلة مباركة.

٦- الواقعة محكية بالقول في نحو قوله عز وجل: ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ (مريم٣٠، ثم انظر: ابن هشام، أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٦) ولو جاءت مفتوحة لكان

الكلام موجهاً أو قابلاً للتوجيه إلى كونها مصدرية مع حذف الخبر على معنى: قال عبوديتي لله كائنة أو ثابتة أو واقعة؛ أو نحو ذلك مما يكون بحكم الكون العام لا الخاص؛ لأن الخبر المفيد للكون الخاص يحتاج إلى قرينة خاصة للدلالة عليه(بتصرف من: ابن عقيل،١٩٩٩: ١/ ٢٥٠) والقرينة غير موجودة في مثل هذه الحذوف والتقديرات؛ ومن ثم لا يسوغ حذفه مع كونه خاصاً في مثل هذه المواضع لعدم القرينة الخاصة عليه. أما الكون العام فالقرينة عليه هي توجيه الكلام للإفادة مع فتح الهمزة المظهر لمعنى المصدر المحتاج للخبر؛ مما يوجب تقدير الخبر لظهور الإفادة المقصودة، وذلك التقدير مع الفتح لا يكفي لظهور الخبر مفيداً فائدة خاصة كأن يكون على معنى: عبوديتي لله تغيظ الكافرين أو تسر المؤمنين، ونحو ذلك مما يحتاج إلى بيان زائد على مؤدى تلك القرينة الخالي مما يدل على تلك المعاني الخاصة ونحوها.

٧- الواقعة في موضع الحال في نحو قوله عز وجل : ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ ﴾ (الأنفال٥، ثم انظر: ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٦، وانظر الخلاف في ظهور معنى الحال في أمثال هذه الجمل لدى: ابن هشام، ب- ١٩٧٩: ٦٠٦-٦٠٧، العيثان، د-١٩٩٥: ٢٥٠-٢٥٢) وعلى فرض الفتح فيه يكون الكلام موجهاً أو قابلاً للتوجيه على معنى: ... وكراهة فريق من المؤمنين كائنة أو ثابتة أو واقعة. ولا يقال إن سقوط اللام الداخلة على الخبر من التقدير موجب لفساده؛ لأن التقدير في هذا الباب مبني على الترادف بين دلالة الكلام وتركيبه قبل التحويل ودلالته وتركيبه بعد التحويل في أساس المعنى دون ما يؤكده؛ وعليه فلا يشترط فيه بعد التحويل ظهور جميع الفوارق الدلالية؛ لأن الترادف المراد هنا ترادف جزئي بين الجمل وليس ترادفاً كلياً حتى يشترط فيه ما ذكر.

٨- الواقعة في موضع الصفة في نحو (مررت برجل إنه فاضل) (ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٦) ولو فتحت الهمزة فيه لكان الكلام قابلاً للتوجيه على النحو السابق في كونها مصدرية محذوف خبرها على معنى: مررت برجل فضله ثابت أو كائن أو واقع، مع الاحتفاظ بالفارق النحوي بين الصفة والحال.

٩- الواقعة بعد عامل عُلِّق باللام في نحو قوله عز وجل: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ﴾ (المنافقون١، ثم انظر: المرجع السابق نفسه) والعلة في وجوب الكسر أن هذه اللام لا تلحق إلا في الابتداء، كما أنها تقطع ما دخلت عليه مما قبلها؛ فإذا قلت: علمت زيداً منطلقاً، فستقول بعد إدخال اللام:

علمت لزيدٌ منطلق، فتقطع بها إعراب ما بعدها عما قبلها، ويكون الكلام ابتداء مستأنفاً (سيبويه،١٩٨٣: ٣/ ١٤٦، المبرد، د.ت: ٢/ ٤٣٤).

إن هذه العلة مبنية على افتراض أن اللام الداخلة على الخبر هي نفسها اللام الداخلة على المبتدأ علماً بأن التجانس بينهما في التأكيد(انظر الخلاف في توجيه دلالتها لدى: السيوطي،١٩٧٥: ٢/ ١٧٧) لا يثبت أن الداخلة على الخبر هي لام الابتداء، لاختلاف موضع الابتداء مجتمعاً مع التأكيد في مكان واحد عن معنى التأكيد وهو غير مجتمع مع الابتداء في مكان واحد، هذا إلى أن توجيه مصطلح لام الابتداء إلى موضع اللام دون معناها متعين بملاحظة أن الابتداء باق بعد نزع اللام من التركيب، ومن ثم لا يكون الابتداء مدلولا لها بل هو مكانها في ترتيب الكلام ، وعليه فإن توجيه تلك اللام الداخلة على الخبر لقطع إعراب الجملة التي دخلت اللام على خبرها مبني على قياس ذلك القطع المحتمل للاّم في غير موضع الابتداء على القطع المعلوم الذي تقوم به لام الابتداء، وهو قياس مع الفارق بين لام الابتداء التي تفيد التأكيد ولام التأكيد في غير موضع الابتداء، هذا مع أن القطع الإعرابي ليس قطعاً أو انقطاعاً في المعنى كما أنه ليس مفروضاً على المتكلم بل هو تابع للهجته؛ لأن لهجته قد تستوعب إلغاء التعليق الذي يُدّعى قيام اللام به في ذلك الموضع؛ فيفتح همزة (إنّ) بدلاً من كسرها على النحو الذي سُمع في بعض القراءات التي جاءت فيها (إنّ) المفتوحة الهمزة مع دخول ما يسمى بلام الابتداء على خبرها(عضيمة،أ-١٩٧٢: القسم الأول ١/ ٤٨٦- ٤٨٧؛ فيما نقله عن بعض النحويين) وكذلك ما سمع من قول الشاعر: (وقائله مجهول؛ انظر: السيوطي، ١٩٧٥ : ٢/ ١٧٥ هامش٦).

ألم تكن حلفـــتَ بالله العليّ

أنّ مطايـــاكَ لَمِنْ خير المطي

أما تخريج تلك القراءات والشعر المذكور على زيادة اللام أو الشذوذ(المرجع السابق نفسه ، عضيمة،أ-١٩٧٢: القسم الأول١/ ٤٨٦- ٤٨٧؛فيما نقله عن بعض النحويين) فهو ضعيف بملاحظة أن دخول اللام على الخبر في مثل ذلك الموضع يقوّي الربط ويؤكد التماسك بين الخبر والمبتدأ، وحملها على الزيادة اللّغْوية يكون بمنزلة الحكم بالتسوية بين دخولها في التركيب وخروجها منه؛ مما يعد جهلاً أو تجاهلاً لذلك الأثر الظاهر بالمقارنة بين تماسك التركيب وترابطه وهي فيه، وتماسكه وترابطه وهي خارجة عنه. أما تخريج الفتح على الشذوذ فهو نسبي؛ لأنه سيكون شاذاً

بالنسبة لقواعد النحويين أو شاذاً بالنسبة للهجات الأخرى التي لم يعتمدها المتكلم حين نطقه الهمزة مفتوحة في ذلك الموضع، كما أن نفي الفصاحة عن الفتح في الموضع المذكور إما أنه مبني على التنافر بين فتح الهمزة ودخول اللام على الخبر أو مبني على تعقيد الكلام أو ضعف تأليفه حين اجتماعهما أو مبني على عدم الشيوع في الاستعمال (بتصرف من: القزويني، د.ت: ١/ ١٢-٢١) أو مبني على عدم سماع الفتح في القراءات الصحيحة للقرآن؛ فالتنافر وعدم الشيوع صفتان نسبيتان قابلتان للتغير والمخالفة تبعاً للعوامل التي تتحكم في تغير الظواهر اللغوية واختلافها، وعليه فلا يصح حكم مطلق فيهما. أما تعقيد الكلام وضعف تأليفه فلا بد أن يظهر له أثر محسوس يمكن ضبطه وتشخيصه، وإذا كان التعقيد أو ضعف التأليف متوقفاً على كراهة اجتماع فتح الهمزة ودخول اللام على الخبر، وكراهة الاجتماع متوقفة على التعقيد أو ضعف التأليف؛ فسيكون الحكم مبنياً على دور فاسد، وإذا كانت كراهة الاجتماع المذكور مبنية على حكم أو شعور بالاستكراه فهو قابل للانتقاض والمخالفة بالنسبة لمن لا يرى ذلك الاجتماع موجباً للاستكراه أو الإعراض عن استعماله. على أن عدم استعمال أسلوب أو تركيب لغوي في القرآن لا يوجب في حد ذاته حكماً علمياً بالاستكراه أو التنافر أو التعقيد أو ضعف التأليف أو عدم الشيوع ، وإلا صحت الكلية الآتية:

(كل ما لم يرد في القرآن فهو متنافر أو مستكره أو معقد أو ضعيف التأليف أو غير شائع في الاستعمال) ولما كانت هذه الكلية منافية لواقع الاستعمال اللغوي فلا تصلح للاعتماد عليها في إصدار حكم علمي بأفصحية أسلوب على أسلوب آخر. أما ما ذكر من أنه لو جاز أن تقول: أشهد أنك لذاهبٌ، لقلت: أشهد بِلَذاك؛ وهو غير جائز؛ لأن حروف الجر لا تُعلق عن العمل(سيبويه،١٩٨٣: ٣/ ١٤٧) فهو مردود بأن القياس المذكور غير تام لاختلاف التركيب الأول عن التركيب الثاني؛ إذ إن دخول اللام في التركيب الثاني يوجب اختلاط معنى الباء بمعنى اللام؛ فلا يتميز المعنيان لفساد التأليف؛ مما يمنع ظهورهما أو ظهور المعنى المطلوب؛ خلافاً لظهور المعنى في التركيب الأول بلا سبب يمنعه أو يفسده.

١٠- الواقعة في خبر عن اسم ذات في نحو (زيد إنه فاضل) وفي نحو قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾ ﴾ الحج١٧، ثم انظر: ابن هشام، أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٦) وعلة الكسر في هذا الموضع أن

المصدر الذي تدل عليه (إنّ) لو كانت مفتوحة الهمزة لا يصلح أن يقع خبراً عن اسم الذات إلا بالتأويل، ولما كان ما لا يحتاج إلى التأويل أولى مما يحتاج إلى التأويل التزموا بكسر الهمزة في هذا الموضع حتى يكون الخبر عن اسم الذات جملة وليس مصدراً (عبدالحميد، ١٩٧٩: ١/ ٣٣٦).

والذي ينبغي أن يقال إن التأويل إن كان مدلولاً للقرينة المؤهلة للدلالة عليه كان المصير إليه متعيناً؛ حيث يكون عدم التأويل حينئذ جهلاً أو تجاهلاً للتلازم القائم بين الدال والمدلول، فالدلالة العلمية تقوم على ذلك التلازم سواء أكان الدال لفظاً أو قرينة أو غير ذلك مما هو مؤهل لإظهار المعنى وبيانه، ولا يمكن الالتزام بإلغاء ذلك القانون؛ لأن التسليم بواقع الدلالة ينهي إلى التسليم بذلك القانون والجري على تطبيقه واعتباره في مقام الفهم والإفهام، وإلا وقع التناقض بتخصيص حجية الدلالة في موضع وإلغائها في موضع آخر مع وجود المقتضي لوجودها وإظهارها في كلا الموضعين، وبتعبير آخر إن حجية التلازم على فرض التخصيص تكون متوقفة على حجية ما سيكون لازماً، وهذه الحجية متوقفة على حجية التلازم؛ فيكون تخصيص الحجية مبنياً على دور فاسد، ولا مفر منه إلا بتعميم تلك الحجية على كل موضع وجد المقتضي فيه للتلازم الدلالي.

وعليه فإن اعتبار فتح الهمزة قرينة على المصدر غير المستقل بالإفادة في موضعٍ أراد فيه المتكلم الإفادة ينتهي إلى لزوم حذف الخبر الملائم للمصدر؛ فيكون التقدير في المثال السابق على فرض فتح الهمزة (زيد فضله كائن أو ثابت أو واقع) ولا حاجة إلى التقدير في آية (الحج) السابقة؛ لأن شبه الجملة (يوم القيامة) على فرض فتح الهمزة سيقع خبراً للمصدر؛ فيكون الكلام بعد التأويل: ... فَصْلُ الله بينهم يوم القيامة. وفي كلتا الحالتين لم يقع المصدر خبراً عن اسم الذات؛ لأن الذي وقع خبراً عنه هو جملة حذف خبرها في المثال ولم يحذف خبرها في الآية على الرأي الذي لا يلتزم بتعليق شبه الجملة بمحذوف(ابن هشام،ب- ١٩٧٩: ٥٦٦؛ فيما نقله عن الكوفيين وابني طاهر وخروف).

هذا إذا كان الفتح متوفراً على شروط القرينة العلمية؛ لأن كون القرينة علمية يقتضي علم طرفي الحدث اللغوي بالاقتران أو التلازم بين القرينة ومدلولها؛ مما يؤهل لانصراف الذهن إلى مدلولها إذا سُمعت أو قُرئت، وهذا التأهيل لا يكفي لوجوده قابلية التراكيب للفتح أو الكسر كما لا يكفي لوجوده ذلك التناسب بين فتح الهمزة ودلالته على المصدر أو الاسم غير المستقل بالإفادة، كما لا يكفي لوجوده ذلك التناسب بين كسر الهمزة ودلالته على الابتداء بجملة مستقلة في إعرابها؛

لأن المسوغات المذكورة لو كانت كافية للتلازم المطلوب للدلالة العامة لفهم كل عربي تلك المعاني الناتجة من التأويل النحوي القائم على ذلك التلازم بين الفتح وما يناسبه والكسر وما يناسبه؛ والأمر كذلك في عدم فهم العرب كلهم لما ينتج عن ذلك التأويل من حذف وإضمار أو تضمين أو ترادف جزئي بين المصدر المؤول والمصدر الصريح أو ترادف جزئي بين (إنّ) المكسورة والابتداء الإعرابي، ومن لا يعرف تلك الدلالة يكون كسر الهمزة وفتحها بالنسبة له خياراً يستعمله تبعاً لما يؤثر في توجيه نطقه أو كتابته. فالتناسب الآنف الذكر يساعد على قابلية التركيب للفتح أو الكسر، ولكن القابلية شيء ووقوع الدلالة العلمية فعلاً شيء آخر يحتاج إلى العلم بالاقتران بين الدال والمدلول لدى طرفي الحدث اللغوي كليهما. وهذا إشكال لا يتوجه إلى فهم المعاني المترتبة على اعتبار الكسر والفتح قرينة متعدية للمواضع غير المعروفة في النحو، بل يتوجه كذلك إلى المعاني المترتبة على اعتبار الكسر والفتح قرينة لازمة للمواضع المعروفة في النحو؛ لأن عدم المعرفة العامة بتلك المعاني يجعل الفهم والإفهام بها – إذا كان علمياً – مشروطاً بالعلم بالاقتران بين الدال والمدلول، فعندما يتحقق هذا الشرط تتحقق تلك الدلالة عند الاستعمال، كما أنها تنتفي بانتفائه، والشك في تحقق الشرط المذكور يوجب سلب الحجية عن الدلالة؛ لأنه شك في الشرط الموضوعي لإنجاز الدلالة العلمية، وهو حسب التصنيف الأصولي شك جِدِّي؛ لأنه شك في الشرط الأساس لدلالة اللفظ على معناه؛ فيوجب سلب الحجية أو عدم ترتيب الأثر الإيجابي للعلم بالدلالة (العيثان، ج- د.ت : ١٤-١٥).

غير أن وجود تلك المعاني والمعرفة بها في النحو مقترنة بالكسر أو الفتح وقابلية القياس عليها في حالة التناسب يمنع الإلغاء المطلق لدلالة الكسر والفتح على تلك المعاني، لكن العلم بدلالتها في مقام الاستعمال يبقى مشروطاً بما تقدم سواء أكانت الدلالة تطبيقاً لمفهوم القرينة اللازمة أو تأسيساً لمفهوم القرينة المتعدية على النحو الذي سبق بيانه.

والتطبيق وفقاً للمفهوم الأول ميسور؛ لأن مواضعه شائعة في النحو ومعروفة خلافاً للتطبيق وفقاً للمفهوم الثاني؛ لأنه يحتاج إلى تأسيس لمفهوم القرينة المتعدية مع تبني المعنِيِّين بمثل هذه القضايا للمفهوم المذكور؛ مما يمهد لاستعمال الكسر أو الفتح بملاحظة ذلك التناسب والاقتران بين الكسر أو الفتح من جهة والمعنى المناسب لكلٍّ منهما من جهة أخرى بدلاً من ملاحظة التقسيم المبني على الوجوب أو الجواز في مواضع معدودة ومحددة .

مواضع "وجوب" الفتح مقارنة بافتراض الكسر

إذا توجهنا إلى مواضع الفتح "الواجب" لفحص قابليتها للكسر بتوجيه مناسب فسنحتاج إلى التوسع في القياس على ظواهر نحوية أخرى لتسويغ الكسر في مواضع "وجوب" الفتح أو اعتبار الفتح والكسر كليهما خياراً فارغاً أو مُفرَّغاً من الدلالة على معناه النحوي بملاحظة أن من يستعمل الكسر في مواضع الفتح "الواجب" أو من يستعمل الفتح في مواضع الكسر "الواجب" لا يكون عالماً بذلك الاقتران بين الكسر أو الفتح والمعاني المعروفة لهما في النحو؛ فيكونان بالنسبة لذلك المستعِمل فارغين أو مفرَّغين من تلك الدلالة النحوية، ومن ثم فهو لا يشعر بالحرج في اختيار أيٍّ منهما في أي موضع من مواضع الكسر والفتح.

ويُعد الفتح واجباً إذا وقعت (أنّ) المصدرية موقع الفاعل في نحو قوله عز وجل : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ العنكبوت٥١، ثم انظر: ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٧). فالكسر في هذا الموضع – لو حصل – قابل للتخريج على إلغاء عمل الفعل في الفاعل على النحو الذي ذُكر في أفعال القلوب في مثل (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) و (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) و(ما ظننتُ زيدٌ قائمٌ) (بتصرف من: ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ٢/ ٥٤- ٥٧، ٦٧-٦٨) لأن العلل المستنبطة لهذا الإلغاء مبنية على الظن أو الاحتمال من حيث استنادها إلى ضعف العامل في حالة الإلغاء لكونه توسط بين المفعولين أو تأخر عنهما أو كانت الجملة في حالة الإلغاء مصدرة بأداة من الأدوات كـ (ما) النافية و(أنّ) و(متى) (بتصرف من : المرجع السابق نفسه) أو أن ضعف العمل مسبب من كون تلك الأفعال أفعالاً قلبية؛ مما دعا العرب إلى إلغاء عملها(عبد الحميد،١٩٧٩: ٢/ ٥٦، ٦٦).

والتعليل بضعف العامل عند تأخره أو توسطه بين المفعولين قد يبدو أقوى من التعليلين الآخَرَين، لكنه يضعف بملاحظة الإلغاء المسموع في حالة تقدم العامل على معموليه(ابن هشام، أ- ١٩٧٩: ٢/ ٦٥، ٦٧؛ فيما نقله عن الكوفيين والأخفش) هذا إلى أن إلغاء العمل في أي موضع من المواضع الآنفة الذكر مظنة لصدوره من المتكلم دون معرفته تلك العلل مع كونه غير ملتزم بالإعراب أو قواعده المقررة في النحو لاسيما أن إلغاء الإعراب في مثل تلك المواضع لا يحدث خللاً في معنى الكلام؛ مما يساعد المتكلم على تجنب الشروط الزائدة على ما فيه الكفاية لتحقيق غرضه أو عدم الاهتمام بتلك الشروط في موضع لا يدرِك فيه الجدوى من الالتزام بها أو بالإعراب وفق

القواعد النحوية. والحاصل من هذا أن الإلغاء لعمل الأفعال القلبية قابل للتخريج على ملاحظة عدم الخلل المعنوي عند الإلغاء، كما أن كسر همزة (إنّ) في موضع الفاعل الآنف الذكر – لو حصل – قابل للتخريج على أن المتكلم لم يلاحظ خللاً معنوياً يدعوه إلى تجنب الكسر في الموضع الذي يُفتَرض فيه وجوب الفتح، لا سيما أن الابتداء الإعرابي الذي يحصل من دلالة الكسر لا يلغي الاتصال المعنوي القائم بين الفعل والفاعل، كما أن رفع مفعولي الأفعال القلبية لا يلغي الاتصال المعنوي القائم بين هذه الأفعال ومفعوليها في الأمثلة التي تقدم ذكرها.

وهذا التوجيه الذي يحتمل على فرض كسر همزة (إنّ) في موضع الفاعل محتمل كذلك على فرض كسر همزتها في موضع نائب الفاعل الذي يعد من مواضع وجوب الفتح في نحو قوله عز وجل : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ ﴾ (الجن١، ثم انظر: ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٧) حيث يبقى الاتصال المعنوي بين الفعل ونائب الفاعل على فرض الكسر بسبب حاجة الفعل المبني للمجهول إلى المتمم لمعناه والمناسب له، وليس في سياق الكلام ما يناسبه إلا استماع نفر من الجن؛ فيتعين كونه نائباً عن الفاعل أو بحكم النائب عنه على فرض كسر همزة (إنّ) في هذا الموضع إلا إذا عُدّ الجار والمجرور (إليّ) نائباً عن الفاعل للفعل (أوحِي) (السمين،١٩٩٤: ١٠/ ٤٨٠؛ فيما نقله عن الكوفيين والأخفش) فتكون جملة (أنه استمع..) على فرض كسر الهمزة في موقع المفعول به، فحاجة الفعل إلى جملة (أنه استمع) متعينة سواء أوقعت في موقع نائب الفاعل أو وقعت في موقع المفعول به؛ لأن الفعل (أوحَى) يقع ويتعلق بشيئين: الموحَى به والموحَى إليه، وجملة (أنه استمع ..) تتضمن الموحَى به، فيتعين ربطها بالفعل لإتمام معناه، لا سيما أن الموحَى به يمكن أن يكون نصاً محكياً على الهيئة التي بُلِّغ بها؛ فيكون كسر الهمزة في هذا السياق – لو وقع – التزاماً بحكاية الموحَى به على النحو الذي يُلتزم فيه بحكاية مقول القول؛ فتكسر الهمزة فيه مراعاة للحكاية مع بقاء النص المحكي مرتبطاً من حيث المعنى بوقوعه مقولاً للقول، والأمر كذلك في النص الموحَى به من حيث بقاؤه مرتبطاً بفعله (أوحِي) في حالة الحكاية.

وفي موضع الابتداء الذي "يجب" فتح الهمزة فيه في نحو قوله عز وجل: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ (فصلت٣٩) وكذلك في قوله عز و جل : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ الصافات: ١٤٣ - ١٤٤، ثم انظر: ابن هشام،

أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٧) فعلى فرض كسر الهمزة فيهما، تبقى الحاجة إلى كون الجملة المصدرة بـ(إنّ) مبتدأ لحاجة الخبر فيهما لإتمام معناه بالمبتدأ الملائم، ولعل الكسر في هذا الموضع – لو وقع – أوجه من الكسر في موضع الفاعل ونائبه بسبب ملاءمة الكسر لمعنى الابتداء وعدم الحاجة إلى تسويغ إلغاء العامل على النحو المتقدم في الموضعين السابقين؛ لأن العامل في المبتدأ هو الإسناد على الأرجح (العيثان،أ- ٢٠١٠: ٦١-٦٨)، والإسناد المعنوي باق بعد الكسر لحاجة الخبر إلى إتمام المعنى المطلوب.

ومثل التي بعد (لولا) التي بعد (لو) في "وجوب" الفتح(السيوطي،١٩٧٥: ٢/ ١٦٧) على خلاف بين النحويين في إعراب الاسم الذي بعدها؛ حيث ذهب بعضهم إلى إعرابه فاعلاً لفعل محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف(السمين،١٩٨٦: ٢/ ٤٨-٤٩) وفي كلتا الحالتين يبقى إسناد الكلام قائماً في نحو قوله عز وجل: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾ (الحجرات٥) على فرض كسر همزة (إنّ) فيه؛ لأن الكسر وحده غير مؤهل لإلغاء الإسناد ومن ثم يبقى معناه واضحاً ومن غير لبس حتى في حالة الكسر المقترحة.

ومثل هذا التماسك الباقي بعد كسر الهمزة في موضع الفتح التماسك الباقي في نحو قوله عز وجل: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ (الذاريات٢٣، وهو من مواضع الفتح "الواجب" على أساس أنها في موقع المجرور بالإضافة؛ انظر: ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٧، السيوطي،١٩٧٥: ٢/ ١٦٧) على فرض كسر همزة (أنكم) فيه، حيث يكون من المناسب وقوع المكسورة بعد (ما) التي يناسبها معنى الاسم الموصول؛ حيث لا خلاف في وقوع المكسورة بعده مباشرة (ابن هشام، أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٥). وعلى الرغم من وقوع الخلاف في التوجيه الإعرابي لـ (ما) في الآية السابقة من حيث كونها زائدة أو نكرة (السمين، ١٩٩٤: ١٠/ ٥٠) إلا أن ثمة معنى مشتركاً بين هذين الوجهين والوجه الظاهر في الموصولية على فرض كسر همزة (أنكم) في الآية نفسها، وهو – أعني ذلك المعنى المشترك – هو الذي يبقى رابطاً بين الكلام الذي قبل (ما) والكلام الذي بعدها ، هذا بالإضافة إلى حاجة الكلام الذي قبلها لإتمام معناه بالذي بعدها، وهو ما يجعل التماسك بين العناصر متعيناً حتى في حالة الكسر المقترحة.

وقد أدرج بعض النحويين موضع الخبر لاسم معنى في نحو (اعتقادي أنه فاضل) في مواضع الفتح

الواجب (ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٧، الأزهري، د.ت: ١/ ٢١٧، الصبان، د.ت: ١/ ٢٧٣) من حيث إن اسم المعنى في المثال المذكور ليس قولاً، ولا يصح وصفه بمعنى الخبر، خلافاً لاسم المعنى المناسب له وقوع الهمزة مكسورة في خبره حين يكون ذلك الاسم قولاً في نحو (قَوْلي إنه فاضل) أو يصح وصفه بمعنى الخبر في نحو (اعتقاد زيد إنه حق)؛ فالحق فيه وصف للاعتقاد الواقع مبتدأ للجملة الكبرى خلافاً لوصف (فاضل) في (اعتقادي أنه فاضل) غير الواقع وصفاً للاعتقاد (المبتدأ في الجملة الكبرى) كما أن ضمير الغائب فيه لا يعود على الاعتقاد (المبتدأ في الجملة الكبرى)؛ فإذا كُسرت الهمزة في (اعتقادي أنه فاضل) ذهب منها الرابط بين المبتدأ في الجملة الكبرى وخبره؛ فلهذا " وجب " فيه الفتح(بتصرف من: الأزهري، د.ت: ١/ ٢١٧، الصبان، د.ت: ١/ ٢٧٣) خلافاً لمن يرى أن الرابط يمكن تقديره – على فرض كسر الهمزة في المثال السابق – لوجود القرينة السياقية الدالة عليه(العليمي، د.ت: ١/ ٢١٧).

والذي ينبغي أولاً تشخيص دلالة الاعتقاد الذي يتعلق بالرأي والنظر من حيث إنه يأتي بمعنى الاشتداد والصلابة، فيقال: اعتقد كذا بقلبه، بمعنى: اشتد وصلُب ذلك الشيء أو الرأي بقلبه؛ فهذا الاستعمال لا يكون الرأي فيه معتَقداً لصاحبه بل يكون معتقِداً في القلب(بتصرف من: الجوهري،١٩٩٠: ٢/ ٥١٠) وبتعبير آخر يكون الرأي فاعلاً في هذا السياق وليس مفعولاً به، خلافاً لاستعمال (اعتقد) أو (الاعتقاد) بمعنى الإذعان والتصديق أو الزعم؛ حيث يكون الاعتقاد في هذا المجال تعبيراً عن العلم أو الظن أو المعرفة(بتصرف من: الكفوي، ١٩٩٢: ٢٩٠-٢٩١، صفوت، ١٩٦٣: ١/ ٢١٤؛ فيما نقله عن السيرافي والجرجاني) فيكون بحكم الأفعال القلبيةالتي تنصب مفعولين إذا كان مستعملاً بمعنى (علم) أو (ظن)، أما إذا استعمل بمعنى (عرف) فينصب مفعولاً واحداً (يندرج في مصطلح الأفعال القلبية ما يكون معناه قلبيا وينصب مفعولا واحدا مثل"عرف" و"فهم"؛ انظر:صفوت،١٩٦٣: ١/ ٢١٧).

وعلى هذا التوجيه لتعدي فعل الاعتقاد، فإن الاعتقاد بصفته مصدراً يكون مؤهلاً لأن يعمل عمل فعله، وإذا كان مؤهلاً للعمل كالفعل تكون (أنّ) المفتوحة في (اعتقادي أنه فاضل) واقعة مع معموليها موقع المفعول به وليست واقعة موقع الخبر، ويكون الخبر محذوفاً على تقدير: اعتقادي أنه فاضل ثابت أو كائن، أو أن المبتدأ فيه محذوف على تقدير (هذا اعتقادي...) وهذا التوجيه لمعنى الاعتقاد في المثال المذكور أولى من توجيه معناه إلى معنى الاشتداد

والصلابة؛ لأنه مظنة لعدم مزاحمته المعنى الآخر في الشيوع في الأحقاب السالفة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن توجيه معناه إلى معنى الاشتداد والصلابة يقتضي التكلف في الحذف والتقدير؛ لأنه سيكون على معنى: اشتداد قلبي بأنه فاضل ثابت، أو : صلابة قلبي بأنه فاضل كائنة؛ والتكلف فيه ناتج من حذف المضاف (قلب) وإقامة ياء المتكلم مقامه وكذلك حذف الباء الداخلة على (أنّ) بلا قرينة راجحة أو ظاهرة في الدلالة على المحذوفين كليهما. ولعل النحويين الذين لم يذكروا (اعتقادي أنه فاضل) في مواضع الخبر الذي يجب فيه فتح همزة (إنّ) (ابن مالك،١٩٩٠: ٢/ ٢١-٢٢، ابن عقيل،١٩٩٩: ١/ ٣٥٠-٣٥١، السيوطي، ١٩٧٥: ٢/ ١٦٧-١٦٨) لم يَعُدُّوه مثالاً على الخبر بل عَدُّوه مثالاً على المفعول به، لكنهم لم يصرحوا بذكره اكتفاء بالشواهد أو الأمثلة الأخرى على موضع النصب أو موضع المفعول به.

وإذا كان المصدر لفعل قلبي في (اعتقادي أنه فاضل) سهل إلغاء عمل المصدر في المفعول به من حيث إن الأفعال القلبية يجوز إلغاء عملها في معمولها على النحو المتقدم، وإذا ساغ إلغاء عمل الفعل القلبي سهل إلغاء عمل مصدره قياساً على إلغاء عمل الفعل لوجود التناسب بين إلغاء عمل الفعل وإلغاء عمل مصدره ، وهذا التخريج يصلح مسوغاً لكسر الهمزة في المثال السابق إذا كان المتكلم قاصداً لبيان التردد في تفسير العلاقة النحوية بين المصدر وما بعده؛ للتردد في توجيه استعمال المصدر (اعتقادي) دون الحاجة إلى تقدير خبر أو مبتدأ له؛ فيكون (إنه فاضل) هو المتمم لمعناه، أو توجيه استعمال المصدر (اعتقادي) نحو إضمار خبر أو مبتدأ له؛ فيكون (إنه فاضل) جملة أخرى لا علاقة لها بالجملة السابقة عليها. أما إذا كان المتكلم قاصداً لبيان تعين واحد من الوجهين الآنفي الذكر؛ فيكون كسر الهمزة في غير موضعه الملائم؛ لأن الكسر يوهم بالاستئناف المعنوي؛ مما يضعف الربط بين المصدر (اعتقادي) وما بعده (إنه فاضل) لا سيما أن الاعتقاد لا يصح وصفه بأنه فاضل؛ لكونه اسم معنى لغير العاقل، ولا يخفى أن حمله على معنى الذات العاقلة بالمجاز البعيد لا يحقق الربط المطلوب، غير أن هذا الضعف لا يلغي الوجه الآخر الذي يمكن أن يحمل عليه المعنى في المثال المذكور الذي لم يُلجأ فيه إلى حذف وتقدير الخبر أو المبتدأ للمصدر (اعتقادي) على أساس أن ما بعده متمم لمعناه بملاحظة التجاور بينهما ووجود مناسبة للربط بينهما دون الحاجة إلى ذلك الحذف والتقدير.

وإذا كان الكسر في موضع الفتح يحول التركيب من معنى واحد واضح إلى معنى مردد أو إلى وجهين من الدلالة على النحو الآنف الذكر، فلا سبيل إلى التسوية بين استعمال الكسر والفتح في الموضع نفسه إلا إذا كانا – أعني الكسر والفتح – فارغين أو مفرَّغين من معانيهما المعروفة في النحو، وهو الخيار الذي يقع من المتكلم أو الكاتب الجاهل بدلالتهما النحوية؛ مما يمنعه من إدراك الآثار المترتبة على استبدال الكسر بالفتح أو استبدال الفتح بالكسر، ويؤيد خيار الفراغ أو التفريغ أن علاقة الدال بالمدلول شأن اعتباري قابل للتغير والاختلاف والتفاوت في الفهم والتشخيص والتطبيق تبعاً لاختلاف المعرفة اللغوية وطريقة الأداء الصوتي، ومن ثم يكون التفسير الدلالي المبني على جهل أو تجاهل الفروق المعرفية والأدائية لأبناء اللغة منافياً للوصف الموضوعي الدقيق لواقع الدلالات اللغوية في مقام الاستعمال الذي يستوعب جميع أبناء اللغة مع اختلاف مستوياتهم وإنجازاتهم في فهم تراكيب اللغة والإفهام بها.

ومما يؤكد وقوع مثل هذا الاختلاف ما سمع في بعض اللهجات المعاصرة من كسر همزة (إنّ) بعد لام الجر والتعليل في نحو: (تَرَكِتْ هذا لإنّهْ ما ينفع) (سمعتُ هذا الكسر مستعملا في بعض لهجات المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وقد يكون أصله من لهجات أخرى، والموضع المذكور من مواضع الفتح "الواجب" بلا خلاف يذكر بين النحاة؛ انظر: ابن هشام، أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٧، السيوطي، ١٩٧٥: ٢/ ١٦٧) بدلاً من (تَرَكْتُ هذا لأنّهُ ما ينفع) فعلى الرغم من كون الفتح "أخف" من الكسر في هذا الموضع لا سيما إذا كان حرف الجر متصلاً(ويسمى بالمورفيم المتصل؛ انظر: الخولي،١٩٨٢: ١٦٥) مباشرة بـ (إنّ) إلا أن الخفة والثقل صفتان نسبيتان، وهذا هو الذي يجعلهما في وضع لا يستقر على نسق واحد يمكن تعميمه على جميع المتكلمين في جميع الأزمنة والعصور، لكن الإشكال على كسر الهمزة بعد حرف الجر المباشر لها لا يأتي من جانب الخفة والثقل بل من مشكلة تظهر في دلالة التركيب الذي تتوالى فيه كسرتان بعد اللام في (لإنّ) وبعد الباء في (بِإنّ) على فرض كسر الهمزة في قوله عز وجل : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ (الحج٦٢) من حيث الاستغراب الذي يظن حدوثه لدى من لم يسمع مثل ذينك التركيبين الناتج من توالي الكسرتين فيهما محدثاً نوعاً من الغموض في الدلالة المقصودة التي كانت واضحة في حالة فتح الهمزة بعد اللام والباء، إلا أن هيئة الرسم الكتابي التي توضح دخول اللام والباء على (إنّ) المكسورة هي التي ترفع

ذلك الغموض بالنسبة للقارئ، لكن السامع يحتاج إلى قرائن أخرى لرفع ذلك الغموض الذي قد يحصل من توالي الكسر في ذينك التركيبين، هذا مع الحاجة إلى قدرة المتلقي على الربط بين تلك القرائن وأثرها في رفع ذلك الغموض. وبتعبير آخر إن وضوح الدلالة في ذلك الموضع مشروط بتساوي المتلقين في العلم بتلك القرائن، وعند الشك في التساوي يتوجه الشك إلى مستوى المتلقي من حيث كونه مؤهلاً أو غير مؤهل للعلم بتلك القرائن، وبالنظر إلى أن هذا الشك شك في الشرط الموضوعي لإنجاز الدلالة، فإنه يوجب سلب الحجية عن الدلالة المعنية إلا إذا ارتفع الشك عنها بالدليل على كون المتلقي مؤهلاً للعلم بالقرائن المؤدية إلى رفع الغموض ووضوح الدلالة.

والأمر مختلف في حالة دخول حرف الجر المنفصل(ويسمى بالمورفيم المنفصل؛ انظر: الخولي، ١٩٨٢: ١٦٥) على (إنّ) المكسورة في موضع الفتح في نحو (عاهدته على أنّ سفري مشروط بسفره) وكذلك في (استأتُ مِنْ أنّه لا يصلي) أو في (رغبتُ في أنّك تحادثني) ومثله (رغبتُ عن أني أتأخر) فالمقطع المنتهي بساكن أو متحرك في حروف الجر المذكورة(وفقا للتقطيع الفونولوجي لاتكون النهاية لهذه الحروف ساكنة بل تكون متحركة ؛ انظر: العاني،١٩٨٣: ١٣٣) يمنع من اختلاطها مع (إنّ) على فرض كسر همزتها في هذه الأمثلة، هذا إلى أن كسر همزة (إنّ) فيها لا يؤثر في تماسك ما قبل (إنّ) بما بعدها، ولا غرابة أن يقع الكسر في هذا الموضع من المستعمِل الذي لا يطبق أو لا يعلم القواعد النحوية أو لا يعلم دلالة الفتح المختلفة عن دلالة الكسر في النحو، ومن ثم يكون الكسر والفتح كلاهما فارغين أو مفرغين من ذلك المعنى النحوي؛ وهو ما يجعلهما مترادفين – لدى ذلك المستعمِل – في عدم دلالتهما على المعاني المذكورة لهما في النحو.

ومن المواضع التي تذكر لوجوب فتح الهمزة فيها أن تقع (أنّ) موقع المفعول به الذي لم يُحك بنصه في نحو قوله عز وجل: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ﴾ (الأنعام٨١) أو أن تقع معطوفة على شيء في نحو قوله عز وجل : ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ (البقرة٤٧) أو أن تقع مبـــدلة من شيء في نحو قولــه عز وجل: ﴿ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ (الأنفال٧، ثم انظر: ابن هشام،أ-١٩٧٩: ١/ ٣٣٧).

والكسر في موضع المفعول به على فرض وقوعه يؤثر في تركيب آية (الأنعام) السابقة لأنه يوهم

بالاستئناف أو يدل عليه، ومن ثم يتعلق الفعل (تخافون) بمحذوف يناسب المعنى؛ وبتعبير آخر يكون حمل الكلام – لو كسرت الهمزة – على معنى : .. ولا تخافون إشراككم. إنكم أشركتم بالله ما لم يُنزِّل به عليكم سلطانا – له وجه إلا إذا حُمِل الكسر على إلغاء عمل الفعل (تخافون) فيما بعده، وعُدّت (إنّ) المكسورة مع ما دخلت عليه سادة مسد المفعول به دون الحاجة إلى تقديره، وقد يُستدل لإلغاء عمل الفعل (تخافون) بأنه من الأفعال القلبية؛ لأن الخوف في اللغة يأتي بمعنى الفزع أو توقع حلول مكروه أو فوت محبوب، وقد يكون بمعنى العلم واليقين (مجمع اللغة،د.ت: ٢٦٢) وهذه المعاني كلها متجانسة مع معاني الأفعال القلبية بما فيها الفزع؛ لأن الفزع يقع في النفس وفي القلب، ويلزمه الظن أو اليقين بحلول مكروه أو فوت محبوب.

وثمة معنى مشترك بين الفتح والكسر المفترض وقوعه في آية (الأنعام) السابقة هو معنى المفعول به للفعل (تخافون)، لكن المتلقي العارف بالفرق النحوي الدلالي بين الكسر والفتح والآثار المترتبة على كسر الهمزة بدلاً من فتحها في آية (الأنعام) السابقة سيفهم بالتأكيد ذلك الأثر الناتج من الكسر، هذا إذا لم يبادر بالتخطئة لاستعمال الكسر في موضع الفتح "الواجب"، ومن ثم عدم التماس الوجوه المحتملة لتصحيح الكسر في مثل ذلك الموضع. أما غير العارف بذلك الفرق والأثر فإنه سيفهم المعنى خالياً من تلك التوجيهات النحوية؛ إذا لم يوجد ما يدعوه للشك أو التوقف عن التعويل على ما فهمه، ومن ثم السؤال عنه إذا أراد، وبتعبير آخر إن غير العارف لذلك الفرق سيوجد المقتضي عنده لفهم المعنى خالياً من ذلك الفرق إلا إذا وجد المانع عنده من ترتيب الأثر على ما فهمه، والشك في وجود المانع مع إحراز المقتضي لا يوجب سلب الحجية(العيثان،ج– د.ت: ١٧، ١٩، والمراد من عدم سلب الحجية هو عدم سلب حجية وقوع تلك الدلالة عند ذلك النوع من المتلقي ، ولاملازمة بين حجية الوقوع وحجية صحة الواقع) ومن ثم فإنه لا يوجب سلب الدلالة عن ذلك الذي لا يعرف الفرق مع عدم ثبوت ما يمنعه عن ترتيب الأثر على ما فهمه.

وعلى فرض كسر همزة (إنّ) في آية (البقرة) السابقة فإن واو العطف – بناء على هذا الفرض – تحتمل الاستئناف الذي يوجب انقطاع المستأنَف في إعرابه عما قبله مع بقاء الاتصال المعنوي بينهما على النحو الذي يُذكر في مثل (إن تأتني آتِك وأحدثُك) (سيبويه، ١٩٨٣: ٣/ ٨٩، والمقصود بالاتصال المعنوي بعد الاستئناف هو توقف التحديث على إتيان

المتكلم إلى مخاطَبه في المثال المذكور، ودخول نعمة التفضيل في النعمة المطلوب ذكرها في الآية موضع البحث) كما تحتمل الواو الحالية؛ فيكون ما بعدها حالاً على معنى: اذكروا نعمتي التي أنعمتُ عليكم في حال تفضيلي إياكم على العالمين. فيكون أمرهم بذكر النعمة في هذه الحال من باب التوجه نحو أقوى المصاديق وأدعاها لذكر النعمة، وليس من باب حصر ذكر النعمة في نعمة واحدة؛ لأن الآية ليس فيها أسلوب حصر، كما أن الحصر في هذا السياق فاسد من حيث استلزامه طلب إهمال النعم الأخرى وعدم العناية بذكرها.

وإذا لم يكن المتلقي عالماً بتلك التوجيهات الإعرابية في آية (البقرة) السابقة؛ فسيكون مكتفياً بربط ما بعد الواو بما قبلها وفقاً للمعنى الميسور فهمه لديه؛ فإن كان ذلك المعنى الميسور فهمه تشريكاً؛ فستكون الواو وفق فهمه بحكم العاطفة، وإن كان المعنى الميسور فهمه بياناً للهيئة التي يكون ذكر النعمة عليها؛ فستكون الواو وفق فهمه بحكم واو الحال، إذا لم يمنعه مانع من ترتيب الأثر على ذلك الفهم الميسور لديه، على أن التردد في تشخيص مستوى المتلقي في الفهم يوجب دلالة مرددة للشك في المقتضي لظهور المعنى المعين المشترك بين القرآن ومتلقيه في ذلك الموضع.

أما آية (الآنفال) السابقة فإن كسر همزة (إنّ) على فرض وقوعه فيها لا يلغي ارتباط (إنها لكم) بالوعد السابق عليها بسبب رجوع ضمير الغائبة الذي دخلت عليه (إنّ) إلى إحدى الطائفتين، ومن ثم يكون الاستئناف بـ (إنها لكم) على فرض كسر الهمزة انقطاعاً في الإعراب دون المعنى؛ لأن الجملة المستأنفة تبقى موظفة لتفسير المقصود من الوعد بإحدى الطائفتين؛ مما يجعلها سادة مسد البدل في دلالته على المقصود من المبدل منه، وعلى هذا يكون إيجاب فتح همزة (إنّ) بملاحظة وقوعها مع ما دخلت عليه بدلاً بلا مقتضٍ؛ لأن كسر الهمزة مع الاستئناف لا يلغي المعنى المقصود للتفسير بالجملة المستأنفة، وهو الغرض الذي يوجه له أسلوب البدل النحوي، ومن ثم يبقى استعمال الكسر والفتح كليهما في ذلك الموضع غير موجب لاختلال معنى التفسير المقصود؛ المعنى المشترك بين أسلوب البدل النحوي وأسلوب التفسير بالجملة المستأنفة.

مواضع جواز الوجهين:

أما المواضع التي تذكر لجواز كسر همزة (إنّ) وفتحها(ابن أبي الربيع،١٩٨٦: ٢/ ٨١٧-٨٢١، ابن هشام،أ- ١٩٧٩: ١/ ٣٣٨-٣٤٤، السيوطي،١٩٧٥: ٢/ ١٦٨-١٦٩) فالذي يُحمد للنحويين في معالجتهم

لتوجيه الكسر والفتح فيها أنهم أخذوا في الاعتبار قابلية التركيب للتوجيه نحو إعراب مناسب للفتح وإعراب مناسب للكسر، لكنهم غفلوا عن اختيار المتكلم؛ لأن المتكلم إذا اختار الكسر أو الفتح في تلك المواضع، فقد تعين منهما وجه واحد في كلامه، وإذا عيَّن المتكلم واحداً منهما؛ فلا موضوع لتعيُّن الوجه الآخر بالنسبة له، كما أن جواز الوجه الآخر بالنسبة لمن عيَّن واحداً منهما مشروط بكون لهجته أو طريقته في الكلام جارية على التسوية في الاستعمال بين الكسر والفتح في الموضع الذي عيَّن فيه واحداً منهما. ومع الشك في تحقق هذا الشرط الموضوعي للتسوية بينهما لدى ذلك المتكلم يتعذر إثبات التسوية بينهما لديه إذا لم يتوفر دليل على تلك التسوية، على أنه لا تلازم بين عدم التسوية بينهما في الاستعمال ووجود الفارق الدلالي بينهما عند المتكلم؛ من حيث إن عدم التسوية بينهما في الاستعمال قد يكون مسبباً من عوامل أخرى غير دلالية أثرت في التزام المتكلم أو تفضيله لواحد منهما على الآخر، هذا مع أنه لا يمكن الالتزام بالكلية الآتية: كل فرق صوتي ينتج فرقاً دلالياً زائداً على الفرق الصوتي؛ لأن من الفروق الصوتية ما لا يؤدي إلى اختلاف في المعنى. كما أن ذلك الاختلاف لو وقع فليس بالضرورة أن يكون شاملاً لجميع أبناء اللغة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى غفل النحويون في مواضع جواز الوجهين عن علم المتلقي بتلك التوجيهات؛ لأن الضابط الذي اعتمدوه لجواز الوجهين هو قابلية تلك المواضع لوقوع (إنّ) مع ما دخلت عليه مفرداً أو جملة بصورة يختلف معها التوجيه الإعرابي للكلام في حالة الكسر عنه في حالة الفتح، هذا مع تباين مستويات المعرفة اللغوية للمتلقين في جميع العصور؛ مما يدعو إلى تشخيص أو تعيين المتلقي ليُعرف إن كان عالماً بتلك التوجيهات؛ مما يؤهله لفهمها إذا قرأ أو سمع تلك التراكيب التي تذكر لجواز الكسر والفتح .

وعلى فرض كون المتلقي نحوياً فليس بالضرورة أن يكون موافقاً على جميع تلك التوجيهات الإعرابية أو بعضها. وهو ما يجعل انصراف الذهن إلى تلك التوجيهات مشروطاً بكون المتلقي هو صاحب التوجيه الإعرابي أو متوافقاً مع صاحبه، تطبيقاً لمبدأ العلم بالاقتران بين الدال والمدلول بصفته شرطاً لوقوع الدلالة العلمية.

فإذا تعذر العلم بمعرفة المتلقي لتلك التوجيهات أو كان العلم بتلك المعرفة مشكوكاً فيه مع تعذر رفع الشك بالدليل العلمي؛ تبقى تلك التوجيهات مشكوكاً في ظهورها لدى ذلك المتلقي المجهول.

على أن علم المتلقي بتلك التوجيهات لا يكفي وحده لوقوع الدلالة العلمية؛ لأن الاقتران الآنف الذكر لا بد أن يكون مشتركاً بين المرسِل (متكلماً أو كاتباً) والمتلقي (سامعاً أو قارئاً)، والعلم بالاقتران لدى طرف واحد من طرفي الحدث اللغوي لا يكفي لعلم الطرف الآخر، وهذا ما يفرض على الباحث أن يكتفي بالمعنى المشترك بين الطرفين بصفته مدلولاً علمياً دون المعنى غير المشترك بينهما؛ لأنه لا يتوفر على شرط الاقتران والعلم به لدى طرفي الحدث اللغوي كليهما . لكن مع هذه الملاحظات تبقى المواضع التي تذكر لجواز الوجهين مع التوجيهات الإعرابية لكل وجه منهما مفيدة لإعادة النظر في مواضع "الوجوب" من حيث قابليتها لإبدال الكسر بالفتح أو العكس مع الإفادة من تلك التوجيهات الإعرابية التي تذكر لجواز الوجهين على النحو الذي أفدناه منها في المعالجة المنهجية لمواضع "الوجوب".

الخاتمة

مما تقدم نرى أن منهج البحث في توجيه كسر همزة (إنّ) وفتحها ينبغي أن يرتكز على المحاور الآتية:

١- فيما يخص مواضع "وجوب" الكسر أو الفتح يكون المقتضي لصحة الوجهين كليهما في تلك المواضع هو قابلية التركيب للكسر والفتح مع عدم اللبس الذي قد ينتج من استبدال أحدهما بالآخر. كما أن المقتضي لعدم اللبس مشروط بكون الكسر والفتح فارغين أو مفرَّغين من دلالتهما النحوية لدى طرفي الحدث اللغوي، أو أن الكسر والفتح يشتركان – لدى طرفي الحدث اللغوي – في الدلالة المسوغة لتعاقبهما على النحو الذي يذكر في مواضع "جواز" الوجهين؛ حيث يكون ثمة ترادف بينهما في المعنى المشترك يبقى ظاهراً في كلا التركيبين سواء أكانت همزة (إنّ) مكسورة وموجهة لإعراب الكسر أم كانت مفتوحة وموجهة لإعراب الفتح.

وبهذا يكون الضابط المذكور بديلاً عن توجيه النحويين للشواهد المسموعة إلى كون الفتح أو الكسر واجبين في تلك المواضع دون أن يذكروا ما يسوغ تعاقبهما في المواضع نفسها.

ولما كان المقتضي للصحة النحوية مرتكزاً على أهلية التركيب للفهم والإفهام؛ فإنه لا يكفي لتسويغ الاستعمال؛ لأن المقتضي لتسويغ الاستعمال مشروط بملاءمة الصحيح نحوياً لمقتضى الحال والمقام ، والملاءمة المذكورة تتفاوت بتفاوت الأحوال والمقامات وقدرة المستعمِل على تشخيص المناسب من غير المناسب في تلك الأحوال والمقامات المختلفة.

٢- فيما يخص مواضع "جواز" الوجهين ينبغي أن ينظر فيها من جهتين :

أ) جهة المتكلم أو الكاتب الذي استعمل الكسر أو الفتح ، من حيث إن استعماله لأحدهما في تلك المواضع أو بعضها لا يلزم منه استعماله للوجه الآخر ما لم تكن طريقته أو لهجته جارية على التسوية في الاستعمال بين الكسر والفتح في الموضع ذي العلاقة، فإذا لم تثبت تلك التسوية أو كانت مشكوكاً فيها لا يُنسب للمستعمِل سوى ما استعمله فعلاً؛ ومن ثم يكون جواز الوجهين غير ثابت بالنسبة لذلك المستعمِل الذي لم يثبت عنه التسوية بينهما، هذا مع تعذر قيام الدليل على تطابق العرب كلهم في جميع العصور على نسق صوتي أو دلالي واحد في مثل تلك المواضع.

ب) جهة التركيب من حيث قابليته لتعاقب الكسر والفتح مع الاحتفاظ بالمعنى المشترك بينهما ظاهراً دون لبس أو غموض لدى طرفي الحدث اللغوي وبلا شرط معرفة الطرفين بتلك التوجيهات الإعرابية المتعددة التي استنبطها النحويون لمواضع جواز الوجهين .

٣- عند الاستعمال تكون دلالة الكسر والفتح على معانيهما النحوية واقعة بالفعل إذا كانت تلك الدلالة معروفة لدى طرفي الحدث اللغوي ، ولهذا يكون تعيين الطرفين ومعرفة ثقافتهما في هذا الموضوع مطلوبة لتشخيص وقوع الدلالة أو عدم وقوعها فعلاً، فإذا تعذر ذلك التعيين وتلك المعرفة اقتُصر في الوقوع الفعلي على الدلالة المشتركة للتركيب غير الخاصة بفرد دون آخر.

وهذا الشرط المطلوب للوقوع الفعلي للدلالة يتعذر في الوقت الحاضر تحقيقه في تلك المعاني والوجوه التي بُني عليها مفهوم القرينة المتعدية للكسر والفتح؛ لعدم معرفة المتخصصين وغير المتخصصين لهذا المفهوم وما يلزم له من القياسات أو التوجيهات القائمة على الحذف أو التضمين أو إلغاء العمل الإعرابي، إلا إذا توجه المعنيون بمثل هذه الأمور – ولا سيما المجامع اللغوية – لتسويغ استعمال الكسر في موضع الفتح وكذلك العكس بالنظر إلى مفهوم القرينة المتعدية بدلاً من مفهوم القرينة اللازمة المقتضي لدلالة الكسر والفتح وفق القواعد والمواضع المعروفة في النحو، على أن تبني مفهوم القرينة المتعدية أو مفهوم القرينة اللازمة لا يكفي وحده لتعميم المعرفة بدلالة الكسر والفتح ومن ثم يبقى الوقوع الفعلي للدلالة مشروطاً

بمعرفة طرفي الحدث اللغوي كليهما تلك المعاني المتفرعة من ذينك المفهومين، لكن الاقتران بين الدال والمدلول يحتاج إلى مقدمات تؤدي إلى أن يكون ذلك الاقتران معروفاً أو شائعاً، ولعل من أهمها تبنّي المهتمين بمثل هذه القضايا وتوجههم نحو تسويغ الضوابط الجديدة تمهيداً لاستعمالها.

المراجع

المراجع العربية:

الأزهري؛ خالد بن عبدالله الجرجاوي. *شرح التصريح على التوضيح* (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت).

البَطَلْيَوْسي؛ عبدالله بن السِّيد. *إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي*، بتحقيق وتعليق: حمزة النشرتي، ط١ (دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩م).

البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* ، بتحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ج١٠، ط١(مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢م).

الجرجاني؛ أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن. *المقتصد في شرح الإيضاح*، بتحقيق: كاظم بحر المرجان (وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م).

الجوهري؛ إسماعيل بن حماد. *الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية*، بتحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤ (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م).

ابن الحاجب؛ أبو عمرو عثمان بن عمر. *الإيضاح في شرح المفصل*، بتحقيق : موسى بنّاي العليلي (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢م).

أبو حيان؛ أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي. ارتشاف الضرب من لسان العرب، بتحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، ج٢، ط١ (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م). البحر المحيط = تفسير البحر المحيط، ط٢ (دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م).

الخولي؛ محمد علي. *معجم علم الأصوات*، ط١ (مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٨٢م).

ابن أبي الربيع؛ أبو الحسين عبيدالله بن أحمد القرشي. *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، بتحقيق ودراسة: عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١ (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م).

الرضي؛ محمد بن الحسن الأستراباذي. *شرح الكافية لابن الحاجب* (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت).

الزجاجي؛ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. *الجمل في النحو*، بتحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد، ط٢ (مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل، إربد، ١٩٨٥م).

الزمخشري؛ أبو القاسم محمود بن عمر. *المفصل في علم العربية*، بشرح: محمد بدر الدين النعساني (دار الجيل، بيروت، د.ت).

ابن السراج؛ أبوبكر محمد بن سهل. *الأصول في النحو*، بتحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م).

السمين؛ أبو العباس أحمد بن يوسف الحلبي. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، بتحقيق: أحمد محمد الخراط، ط١ (دار القلم، دمشق وبيروت، ج٢؛ ١٩٨٦م. ج٥؛ ١٩٨٧م . ج ١٠؛ ١٩٩٤م) .

سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان. *الكتاب = كتاب سيبويه*، بتحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط٣ (عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م).

السيوطي؛ عبدالرحمن جلال الدين. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، ج٢، بتحقيق: عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م).

الصبان؛ محمد بن علي. *حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، بهامش الشرح المذكور (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت).

صفوت؛ أحمد زكي. *الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها*، ط٤ (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣م).

العاني؛ سلمان حسن. *التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية*، بترجمة: ياسر الملاّح، ومراجعة: محمد محمود غالي، ط١ (النادي الأدبي الثقافي، جدة، ١٩٨٣م).

عبدالحميد؛ محمد محيي الدين. *عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، بهامش: (أوضح المسالك لابن هشام، المذكور لاحقاً، ١٩٧٩م).

عضيمة؛ محمد عبدالخالق. *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، القسم الأول ج١، ط١ (مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٢م).

فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ط١ (مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٥م).

ابن عقيل؛ بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن. *شرحه على ألفية ابن مالك* (مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٩٩م).

العليمي؛ ياسين بن زين الدين. *حاشيته على شرح التصريح للأزهري*، بهامش (شرح التصريح للأزهري، المذكور سابقاً، د.ت). *حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى*، ط٢ (شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧١م).

العيثان؛ عادل بن معتوق. *الإفراد والغرائب في الأشباه والنظائر للسيوطي* (مركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٠م).

من الخلل المنهجي في أعاريب الفارسي (*مخطوطتي الخاصة*، الرياض، د. ت). يطلب هذا المرجع والمرجعان اللاحقان بالتفاهم عبر البريد الإلكتروني(dr.adel888@yahoo.com).

منهج الشك الأصولي وكيفية تطبيقه في البحث النحوي (مخطوطتي الخاصة، الرياض، د.ت).

الواو؛ دراسة نحوية دلالية في المصطلح والوظيفة، رسالة ماجستير بقسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥م(نسختي الخاصة).

ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد. *مقالة كلاّ*، مع : رسالة كلاّ في الكلام والقرآن لابن رستم الطبري، بتحقيق وتعليق: أحمد حسن فرحات، ط١ (المكتبة الدولية، الرياض ومؤسسة ومكتبة الخافقين، دمشق، ١٩٨٢م).

الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد . الإيضاح، بتحقيق ودراسة : كاظم بحر المرجان، ط٢ (عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م).

القوزي، عوض بن حمد، *التعليقة على كتاب سيبويه*، بتحقيق وتعليق: ج٢، ط١ (دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢م).

قهوجي، بدر الدين؛ وزميله. *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق، ومراجعة: عبدالعزيز رباح، ج٣، ط١ (دار المأمون، دمشق وبيروت، ١٩٨٧م).

القزويني؛ أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن. *الإيضاح لتلخيص المفتاح*، ج١ (مكتبة الآداب ومطبعتها ، القاهرة، د.ت).

الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. *الكليات*، بتحقيق: عدنان درويش وزميله، ط١ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م).

ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبدالله. *شرح التسهيل*، بتحقيق: عبدالرحمن السيد وزميله، ط١ (هجر للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٠م) والشرح في الجزء الرابع من هذا الكتاب لبدر الدين ولد ابن مالك.

المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد. *المقتضب*، بتحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (عالم الكتب، بيروت، د. ت).

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. *المعجم الوسيط*، ط٢ (المكتبة الإسلامية، إستانبول، د.ت).

ابن هشام؛ جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ط٥ (دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بتحقيق وتعليق: مازن المبارك وزميله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، ط٥ (دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م).

ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي. *شرح المفصل*، بتصحيح وتعليق: مشيخة الأزهر (إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت).